

## الدرس التاسع عشر مختصر روضة الناظر (البلبل) (عنوان :

### مسائل الامر للشيخ حسن بخاري

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عداون الا على الظالمين وشهاد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولـي الصالحين وشهاد ان نبينا محمدـا عبد الله ورسولـه صادق الـوعـد الـامـين اللـهم صـلـي وـسـلـم وـبـارـك عـلـيـه وـعـلـى الـآلـيـتـه وـصـاحـبـتـه -

00:00:02

ومن تبعـهم باحسـان الى يـوم الدـين وبـعـد فـهـذا هو درـسـنا التـاسـع عـشـر بـعـون الله تـعـالـى وـتـوفـيقـه نـسـتكـمل فـيـه باـقـي مـسـائـل الـاـمـر تـقدـم فـيـ المـجـلس المـاضـي اـفـتـتـاح هـذـا الدـرـس الـكـبـير الـذـي قـلـنـا اـنـه صـلـبـ التـكـلـيفـ فـيـ الشـرـيـعـة وـقـوـامـهـ فـانـ التـكـلـيفـ لـا يـكـونـ الاـبـامـرـ

00:00:27

اوـنهـيـ وـفـقـهـ دـلـالـاتـ الـاـمـرـ وـنـهـيـ عـنـ الـاـصـوـلـيـيـنـ مـنـ اـهـمـ الـابـوـاـبـ لـانـ كـلـمـاـ تـمـكـنـ الفـقـيـهـ وـالـمـجـتـهـدـ وـطـالـبـ الـعـلـمـ مـنـ اـحـکـامـ الـدـلـالـاتـ فـيـ هـذـا الـبـابـ الـعـظـيـمـ كـانـ ذـلـكـ عـوـنـاـ لـهـ عـلـىـ اـنـ يـفـقـهـ

00:00:48

صلـبـ التـكـلـيفـ الـذـي هـوـ الـاـمـرـ اوـ النـهـيـ وـلـيـكـ فـيـ مـعـلـومـكـ اـيـضاـ اـنـ جـزـءـاـ لـيـسـ بـالـيـسـيرـ مـنـ خـلـافـاتـ الـفـقـهـاءـ فـيـ بـعـضـ الـاـحـکـامـ الـتـيـ وـقـعـ الـخـلـافـ بـيـنـ الـوـجـوبـ وـالـاسـتـحـبابـ اوـ بـيـنـ الـكـراـهـةـ وـالـتـحـرـيمـ اوـ بـيـنـ الـوـجـوبـ حـتـىـ وـالـاـبـاحـةـ اوـ الـاسـتـحـبابـ وـالـاـبـاحـةـ

00:01:04

هـذـا التـقـاـوـلـ بـيـنـهـمـ فـيـ حـكـمـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ يـنـظـرـوـنـ فـيـهـاـ فـيـ الـاـدـلـةـ فـيـ جـزـءـ لـيـسـ بـالـيـسـيرـ مـنـهـ عـائـدـ اـلـىـ الـخـلـافـ فـيـ التـقـيـيدـ الـذـيـ يـمـرـ بـكـمـ فـيـ هـذـهـ الدـرـوسـ دـلـالـاتـ الـاـمـرـ وـمـاـ يـدـلـ عـلـيـهـ صـيـغـهـ مـعـ اـخـتـالـفـ السـيـاقـاتـ وـاـخـتـالـفـ الـمـوـاـضـعـ فـيـ الـجـمـلـ بـابـ يـنـبـغـيـ لـطـالـبـ الـعـلـمـ اـنـ يـحـكـمـ وـاحـکـامـهـ يـحـتـاجـ اـلـىـ اـمـرـيـنـ

00:01:24

الـاـمـرـ الـاـوـلـ هـوـ فـهـمـ هـذـاـ дrدرسـ الـاـصـوـلـيـ وـمـعـرـفـةـ خـلـافـ الـاـصـوـلـيـيـنـ وـمـحاـوـلـةـ الـوـصـولـ اـلـىـ الرـأـيـ الـرـاجـحـ وـالـاـمـرـ الـثـانـيـ الـذـيـ تـحـتـاجـهـ هـوـ مـحاـوـلـةـ الـتـطـبـيقـ الـمـتـتـابـعـ وـرـبـطـ هـذـاـ التـقـيـيدـ بـمـثـمـيلـ وـتـطـبـيقـ وـاـنـ يـكـونـ لـكـ دـرـبـةـ وـمـمارـسـةـ مـتـتـابـعـةـ فـيـ

00:01:48

نـظـريـ فـيـ اـقاـوـيـلـ الـفـقـهـاءـ فـيـ تـفـسـيرـ تـلـكـ الـاـيـاتـ اوـ شـرـوحـ تـلـكـ الـاـحـادـيـثـ الـتـيـ تـضـمـنـتـ اـمـراـ اوـ نـهـيـاـ فـتـعـرـفـ كـيـفـ تـعـاـلـمـوـاـ مـعـهـ فـلـمـاـذـاـ قـالـوـاـ هـنـاـ هـذـاـ النـكـيـ وـنـهـيـ لـلـكـراـهـةـ وـهـنـاكـ لـلـتـحـرـيمـ؟ـ وـالـاـمـرـ هـاـ هـنـاـ كـيـفـ صـرـفـوـهـ مـنـ الـوـجـوبـ اـلـىـ اـسـتـحـبابـ اوـ اـبـاحـةـ؟ـ هـذـهـ الدـرـبـةـ

00:02:08

الـمـتـتـابـعـ تـكـوـنـ فـهـمـاـ مـتـيـنـاـ لـهـذـاـ الـبـابـ الـكـبـيرـ مـنـ اـبـوـاـبـ عـلـمـ الـاـصـوـلـ.ـ وـهـوـ دـلـالـةـ الـاـمـرـ.ـ فـيـ درـسـناـ الـمـاضـيـ تـنـاـوـلـنـاـ تـعـرـيـفـ الـاـمـرـ وـالـدـالـلـةـ الـكـبـرـىـ فـيـ الـاـصـلـ الـكـبـيرـ الـذـيـ هـوـ ماـ يـدـلـ عـلـيـهـ الـاـمـرـ مـنـ حـيـثـ الـحـكـمـ اـطـلـاقـ الـذـيـ هـوـ

00:02:28

وـمـرـ بـنـاـ نـقـاشـ الـاـقوـالـ الـمـخـتـلـفـةـ.ـ مـتـابـعـةـ درـسـناـ الـلـيـلـةـ اـنـ شـاءـ اللهـ الـتـيـ نـهـيـ فـيـهاـ مـسـائـلـ الـاـمـرـ هـيـ تـنـاـوـلـ وـلـةـ الـاـمـرـ فـيـ مـوـاـضـعـ مـخـتـلـفـةـ فـلـاـ يـشـكـلـ عـلـيـكـ دـلـالـةـ الـاـمـرـ مـنـ حـيـثـ هـوـ فـيـ الـاـصـلـ اـنـ يـحـمـلـ عـلـىـ الـوـجـوبـ.ـ بـالـصـيـغـ الـمـتـعـدـدـةـ الـتـيـ مـرـبـ ذـكـرـهـاـ فـيـ الدـرـسـ الـمـاضـيـ

00:02:48

اـنـ يـقـولـ العـرـبـ اـمـراـ عـلـىـ وـزـنـ اـفـعـلـ اوـ بـفـعـلـ مـضـارـعـ مـقـتـرـنـ بـلـامـ الـاـمـرـ لـتـفـعـلـ اوـ لـتـفـعـلـوـاـ اوـ اـنـ يـأـتـيـ فـيـهـ اـسـمـ فـعـلـ الـاـمـرـ عـلـيـكـمـ اـنـفـسـكـمـ اوـ اـنـ يـأـتـيـ بـمـصـدـرـ وـاقـعـ فـيـ جـوـابـ شـرـطـ مـتـعـلـقـ بـالـفـاءـ يـنـوـبـ عـنـ فـعـلـ الـاـمـرـ.ـ فـمـنـ كـانـ مـنـكـمـ مـرـيـضاـ اوـ عـلـىـ سـفـرـ

00:03:11

وـمـنـ قـتـلـ مـؤـمـنـاـ خـطـأـ فـتـحـرـيرـ فـامـسـاـكـ بـمـعـرـفـ وـنـوـحـ هـذـاـ كـلـهـ مـنـ دـلـالـاتـ الـاـمـرـ الـتـيـ يـفـهـمـ مـنـهـ اـمـرـ الشـرـعـ لـنـاـ اـنـ نـفـعـلـ هـذـاـ الـاـمـرـ اوـ ذـاكـ.ـ اـلـاـنـ نـتـنـاـوـلـ دـلـالـاتـ الـاـمـرـ فـيـ اـتـجـاهـاتـ اـخـرـىـ.ـ مـاـ دـلـالـةـ الـاـمـرـ مـنـ حـيـثـ الزـمـنـ؟ـ مـاـ

00:03:36

من حيث العدد ما دلالته اذا اقتنى به ما يؤثر على هذا المعنى الاصلي الكبير هذه ما سنتناولها في مسائل الامر الباقيه معنا في درس الليلة بعون الله. نعم بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين - 00:03:56

والصلة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. يقول المصنف رحمة الله وغفر له ولشيخنا الساميين يقول الثانية صيغة الامر الواردة بعد الحظر للاباحة وهو ظاهر قول الشافعى - 00:04:15

ولما هي له قبل الحظر عند الاكثرين وقيل ان ورد بصيغة افعل فكالاول للعرف والا فكالثانى. نحو انتم مأمورون بهذا لعدمه فيه الحق اقتضاؤها الاباحة عرفا لا لغة. كم قولا ذكر رحمة الله في المسألة - 00:04:36

يمكن ان تقول اربعة ويمكن ان تقول ثلاثة ثم هو اختيار قولا يجمع بين قولين من المذكورات ما هذه المسألة؟ هذه المسألة المشهورة في علم الاصول بقولهم الامر الوارد بعد الحظر - 00:04:56

وتصور المسألة ان يأتي نهي في الشريعة عن فعل ما ثم يأتي الامر بذلك الفعل الذي قد تقدم النهي عنه. ولهذا يقولون الامر الوارد بعد حظر يعني كان حظروا اولا او المنع - 00:05:13

ثم جاء الامر قبل ان ندخل في النصوص الشرعية لو تأملت هذا في سياق لغة العرب ستدرك انه هناك فرق بين ان يقول العربي لشخص امامه افعل كذا ابتداء وبين ان يقول له افعل بعد ان يكون قد منعه من ذات الفعل - 00:05:31

قال له مثلا لا تجلس او قال له لا تخرج فنهاه عن الجلوس او عن الخروج ثم بعد ذلك قال له اجلس او قال له اخرج هل الامر هنا - 00:05:51

هو تماما في دلالته كما لو جاء ابتداء فقال لآخر امامه اجلس او اخرج لا لكن يربطون هذا الامر بالحظر السابق ف منهم من قال الامر هنا يراد به رفع ذلك الحظر - 00:06:05

لما يقول له اخرج بعد ان قال له لا تخرج فمعناه اذنت لك بالخروج ان شئت فاخذ ويفهم السامع ان المنع السابق قد رفع فلا حظ معني كيف وظف الامر هنا على رفع الحظر ودلالة الاذن وليس على الطلب - 00:06:21

والسبب في هذا انه جاء متاثرا بالنهي السابق. فوقع دلالة الامر على الاذن. ولهذا قالوا الامر بعد الحظر يدل على الابادة القول الثاني قال لا بل الامر لا يزال امرا ولا فرق في لغة العرب بين ان تقول له افعل ابتداء او تقول له افعل عقب نهي - 00:06:43

تقدما عليه كلها يدل على الامر. فيبقى على الوجوب ولا فرق بينه وبين ذاك. ومنهم من قال الامر هنا لا دلالة له لكنه يرفع المنع السابق ولا يعطي حكما لا اباحة ولا وجوبا - 00:07:05

اذ ماذا يكون؟ قال يعود حكم المسألة الى ما كان عليه قبل الحظر فالامر اذا جاء بعد نهي غاية ما فيه يرفع النهي ثم تعطي المسألة حكمها السابق لها قبل ان يأتي ذلك النهي - 00:07:22

وستتضح بالامثلة بعد قليل قال رحمة الله صيغة الامر الواردة بعد الحظر للاباحة. صدر بالقول الذي هو مقتضى المذهب عند الحنابلة عليه كثير من الاصوليين قال وهو ظاهر قول الشافعى. فهذا اول الاقوال. الثاني ولما هي له قبل الحظر عند الاكثرين - 00:07:40

يعني يعود الفعل الى ما كان عليه حكمه قبل ورود النهي قال عند الاكثرين ثم قال في الثالث وقيل ان ورد بصيغة افعل فكالاول يعني للاباحة للعرف والا فكتانى يعني وان لم يأتي بصيغة افعل بل جاء بل جاء الامر بتصريح تصريف - 00:08:00

في فعل الامر يقول امرتك او انت مأمور بهذا. فعندئذ يحمل على ما كان عليه قبل الحظر لا على الاباحة نحو قوله انتم مأمورون بهذا لعدمه فيه هذه ثلاثة اقاويل اختصرها المصنف رحمة الله من اكثرا من نحو سبعة اقوال في المسألة عند الاصوليين - 00:08:25

لكنه اقتصر على الاقوال المذكورة هنا لانها اشهرها وان لم يورد قول الوجوب فنثمة عدد من الاصوليين يرى ان الامر بعد الحضري كالامر الوارد ابتداء لا فرق. وكما يدل الامر ابتداء على الوجوب فهو كذلك بعد الحظر على الوجوب. ولا فرق بينهما - 00:08:49

وامثلة هذا في الشريعة متعددة اشهر ما في الامثلة ان يقال قوله تعالى واذا حللت فاصطادوا هذا امر بالاصطياد بعد التحلل من الاحرام بعد ان سبق المنع لا تقتلوا الصيد وانتم حرم - 00:09:09

هذا مثال الان هذا نهي هذا حظر بعد هذا الحظر جاء امر هذا مثال لامر جاء بعد حظر وهو قوله تعالى واذا حللت فاصطادوا هل

ووجدت احدا من الفقهاء يقول ان من واجبات الاحرام بعد التحلل الذهاب للصيد - 00:09:25

طيب وain ذهبا بالامر فاصطادوا فلا بد ان تقول ها هنا جواب ولا يسعك ان تقول انها للوجوب اصلا لكن ثمة قرينة هنا  
قاعدة ان الامر بعد لا يحمل على الامر ابتداء - 00:09:45

بل هو اما ان تقول على الاباحة على احد الاقوال الثلاثة ها هنا. واما ان تقول انه يدل على ما كان عليه الامر قبل الحظر. طيب الصيد  
قبل ان يمنع منه المحرم ما حكمه؟ مباح فرجع الى الاباحة - 00:10:02

مثله قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فامر الله بترك البيع ونهى عن  
التتابع بعد النداء الثاني يوم الجمعة - 00:10:19

ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون. فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله. هذا امر السعي وطلب البيع والشراء  
والابتغاء من فضل الله. ولم يقل احد من الفقهاء ان من واجبات صلاة الجمعة النزول للاسوق - 00:10:34

والشراء او البيع لان الله امر وقال وابتغوا من فضل الله. مع ان بعض السلف كان يتقصد اذا خرج من صلاة الجمعة ان يشتري ولو  
متى بقي؟ يعني يذهب بها الى البيت يريد ان يمثل امرا لكنه لا يقول بالوجوب انما دل على رفع المنع السابق يعني كان - 00:10:54  
قبل قليل قبل ان تنتهي الصلاة كان ممنوعا من البيع والشراء. قال الله فابتغوا فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله. فجاء الامر  
ها هنا يرفع والسابع فاما ان تقول هو على الاباحة - 00:11:14

واما ان تقول يرجع الى ما كان عليه الامر قبل الحظر ما حكم البيع والشراء قبل المنع هنا في النداء الثاني يوم الجمعة؟ كان على  
الاباحة فعاد اليه هذان مثالان عاد فيما الامر الى الاباحة - 00:11:27

لو اتيت بمثال اخر لما نهى الله عز وجل في سورة براءة عن قتال المشركين الا الذين عاهدتم من المشركين ومنع وامر الله ثم جاء  
الامر فاقتلوهم حيث وجدتهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد. جاء الامر بعد حظر - 00:11:41

كان المسلمين قد منعوا من قتالهم وامروا بالكف عنهم ثم جاء الامر هذا الامر ان طبقت القاعدة سيكون الامر بعد الحظر للاباحة  
فتقول هذا الامر بقتال المشركين بعد النهي عن قتالهم بسبب ما جاء في سورة براءة من فرض الهدنة والصلح كان - 00:11:59  
ولرفع الحظر السابق فيعود للاباحة ولو قلت بالمذهب الثاني ستقول يعود الامر الى ما كان عليه قبل الحظر فما حكم قتال المشركين  
قبل الصلح والهدنة التي جاءت في سورة كان على الوجوب فعاد الى الوجوب - 00:12:22

يقول الاصوليون ان اكثر تطبيقات النصوص والمسائل الواردة فيها تؤيد المذهب الثاني وهو عود عود الفعل الى حكمه قبل النهي  
فيكون الامر رافعا للحظر لا دليلا على الاباحة مجرد رفع للنبي السابق ويعود الامر الى حكمه الذي كان عليه قبل الحظر - 00:12:39  
ويستدلون بن هذا هو الواقع في تطبيقات الشريعة وامثلها. طيب القائلون بالاباحة لا يزالوا يتمسكون بمذهبهم. فهل يقولون ان  
الجهاد جهاد المشركين مباح؟ لا يقولون واجب ولكن بادللة اخر الامور الاوامر التي جاءت باسم القتال والجهاد. يا ايها النبي جاهد  
الكافر والمنافقين. وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم - 00:13:02

وامثلة هذا كثيرة فقالوا جاء الوجوب من هناك بمعنى لو لم تأتي تلك الاوامر بالجهاد وليس لنا الا هذا لقلنا بالاباحة فيبقى ان كل قول  
سيجد من التطبيق ما يؤيد مذهبه فهي مذاهب كما ترى لا يؤثر فيها في الفروع الفقهية كبيرة خلاف الا في - 00:13:28

مسائل معدودة وعندئذ سيحاول القائل بالوجوب او بالاباحة ينتصر لمذهب اخر. مثال اخر انه عن زيارة القبور كنت نهيتكم عن  
زيارة القبور. قال الا فزوروها فجاء الامر بعد منع سابق - 00:13:47

فما حكم زيارة المقابر طيب المذهب يقول انها للاباحة ومع هذا يقول ان زيارة القبور مستحبة والسبب فيه يقولون ان هنا قرينة دلت  
على استحباب زيارة القبور لو لم تأتي في الدليل لقلنا بالاباحة وهو قوله - 00:14:04

عليه الصلاة والسلام فانها تذكركم الاخرة فووجدت قرينة تدل على استحباب هذا الامر. ولو لا ذلك لبقينا على القاعدة وان زيارة المقابر  
تكون مباحة. لأن الامر الذي اراد رفع الحظر السابق لا غير - 00:14:23

مثله ايضا امره عليه الصلاة والسلام الرجل بالنظر الى المرأة المخطوبة حال الخطبة في حديث المغيرة اذهب فانظر اليها وهذا الامر

جاء بعد منع سابق بعد حظر اين الحظر الامر بغض الابصار والنهي عن صرف الرجل نظره الى من لا يحل له من النساء الاجنبيات  
ونصوص هذا كثيرة - [00:14:40](#)

فجاء الامر هذا بعد منع سابق فانظر اليها فاذا قلت انه يتوجه الامر الى رفع الحظر السابق فتقول ان نظر الخاطب الى مخطوبته حال الخطبة مباح لان الامر يرفع الحظر السابق - [00:15:04](#)

لكن عدد من الفقهاء قالوا بالاستحباب ويعدون هذا في سن النكاح حال الخطبة نظر المخطوب نظر الخاطب الى مخطوبته ويجعلون الاستحباب مستدلا عليه بقرينة لا بالامر فقط وهو قوله فانه احرى ان يؤدم بينكمما. فعلل النظر عليه الصلاة والسلام بتترتب فائدة ومصلحة. فمجمل القول ان - [00:15:21](#)

القاعدة لم ت Nxرم حتى عند من يقول انها للاباحة اذا وجدت امثلة انصرف فيها الحكم الى وجوب كما في الجهاد او الى احباب كما في زيارة المقابر ونظر الخاطب الى مخطوبته فيجعلون هذا متأيدا بقرائن جاءت في النصوص لا بالقاعدة وعلى كل سببى - [00:15:46](#)

الخلاف في المسألة تأصيل لقاعدة تمر امثلتها كثيرة. قوله تعالى ايضا في الحيض ويسألونك عن المحيض قل هو اذى. فاعزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن هذا نهي قال فاذا تطهرن فاتوهن هذا امر - [00:16:06](#)

من حيث امركم الله فلا يقال ان الامر ها هنا يدل على ايجاب الجماع على الرجل اذا طهرت زوجته لكنه جاء لرفع الحظر السابق فاتوهن من حيث وامركم الله مثله قوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت ابي حبيش ولغيرها لما سالت عن احكام الدماء - [00:16:23](#)

قال فاذا اقبلت الحية فاترك الصلاة فاترك الصلاة فنهى عن الصلاة ثم قال فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي فجاء الامر هذا امر بعد حظ هل تقول الصلاة مباحة - [00:16:43](#)

لا الصلاة واجبة. طيب القاعدة تقول الامر بعد الحظر للاباحة من من يقول بالقول الثاني بعود الامر الى ما كان عليه قاعدته لا اشكال فيها فعادت الصلاة الى حكمها قبل الحيض وهو الوجوب. طيب ومن يقول للاباحة - [00:16:59](#)

يقول بادلة اخرى وهو عموم التكليف بالصلاوة الذي يتناول الرجال والنساء واستثنى منه المرأة حال الحيض لوجود المانع لا غير فهذه اقوال الطوفي رحمه الله قال في اخر الاقوال والحق اقتضاها الاباحة عرفا لا لغة - [00:17:14](#)

يريد ان يقول ان المذهب الاول الذي هو مذهب الحنابلة وعليه كثير من الاصوليين. الامر بعد الحظر للاباحة يقول هذا التقرير ليس لغوي بل عرفيا بمعنى ان اللغة لا تفرق في الامر من حيث هو امر - [00:17:32](#)

اذا تلفظ العربي بصيغة افعل او باحدى صيغ الامر دل على الطلب دل على الغرض من غير تفريق بين سياق وسياق قل هذا دالة اللغة لكن يقول عرف الاستعمال جعل هذا الفهم في الامر بعد الحظر يدل على الاباحة - [00:17:49](#)

فهو في النهاية يصير الى ما صاروا اليه لكنه يقول ان الاباحة مستفادة عرفا لا لغة وعليه نقاش يعني على ترجيح الطوفي هذا النقاش هو هذا العرف الذي رجح به الطوفية يقول والحق اقتضاها الاباحة عرفا لا لغة. العرف اي عرف - [00:18:09](#)

لا ما هو شرعا يقول والحق اقتضاها الاباحة عرفا ما في شيء اسمه عرف شرعا عرف الاستعمال اي استعمال اللغة فعدنا الى اللغة فيقول اقتضاها الاباحة عرفا لا لغة واذا كان العرف هو عرف اللغة فاستعمالها على نحو متعارف يعود الى اللغة ومر بكم في تصنيف - [00:18:29](#)

الحقيقة والمجاز ان لفظا كالغائب الذي صرف من وضعه اللغوي الاصلي وهو الموضع المنخفض من الارض الى ما يخرج من الفضلات المستقدرة من ابن ادم هو نوع من نقل اللفظ من معنى الى معنى - [00:18:52](#)

ودل ذلك تعامل الناس به وعرفهم عليه لكن هذا سببى ايضا استعمالا لغويما ما خرج عنه نعم لنا لانا فهم الاباحة من قول السيد لعبد كل هذا الطعام كل هذا الطعام بعد منعه منه. لانا هذا شروع في الاستدلال لماذا - [00:19:07](#)

في القول الاول وهو ان الامر الوارد بعد الحظر يدل على الاباحة نعم فهم الاباحة من قول السيد لعبد كل هذا الطعام. بعد ان منعه

منه فلما قال له لا تأكل وحرمه ثم قال له كل - 00:19:29

فان الفهم يتبادر الى اباحتة الاكل له من ذلك الطعام نعم لنا فهم الاباحة من قول السيد لعبدة قل هذا الطعام بعد منعه منه. كل هذا الطعام كل هذا الطعام بعد منعه منه. وهو في الشرع غالبا - 00:19:46

ذلك نحو اذا حلتم فاصطادوا وهو في الشرع غالبا. ليش قال غالبا لانه ليس كل النصوص يستطيع ان يستدل عليها بان الامر دل على الاباحة لكن يقول في الغالب جعل الغالب ها هنا هو الدليل من حيث الواقع الشرعي - 00:20:03

واذا حلتم فاصطادوا فرجع حكم الاصطياد بعد التحلل من الاحرام الى الاباحة. نعم فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاذا بعد النداء الثاني يوم الجمعة بعد انقضاء الصلاة نعم فاذا طهرن فاتوهن نعم اتيان النساء بعد طهرهن من الحيض - 00:20:23

ونحوها واستفادة وجوب قتال المشركين منه قاتلوا ائمة الكفر ونحوها لا من فاذا انسلاخ الاشهر الحرم فاقتلو المشركين هذا جواب عن ماذا الاعتراظ مقدر يقول انتم تقولون الامر بعد الحظر على الاباحة وهو كذلك في الشرع غالبا لكن وجدنا في الشرع ايضا امر جاء بعد حظر ما انصرف الى الاباحة بل الى - 00:20:42

الوجوب. فكان الجواب لا انا استفينا الوجوب من دليل اخر لا من الامر الوارد بعد الحظر. فقال لا من قوله فاذا انسلاخ الاشهر الحرم فاقتلو المشركين. لكن اخذناه من ادلة اخر نحو فقاتلوا ائمة الكفر عموم ايات الامر بالجهاد - 00:21:04

نعم وفي اقتضاء النهي بعد الامر التحريم او الكراهة خلاف هذا شروع في مسألة هي عكس اختها السابقة. الان فرغنا من مسألة الامر الوارد بعد الحظر ما عكسها النهي الوارد بعد امر طيب قبل قليل الان فرغنا من مسألة ان الامر الذي جاء بعد حظر دل على رفع الحظر واذا رفع الحظر - 00:21:24

جاءت الاباحة. طب اعكس المسألة جاء امر ثم اعقبه نهي فالنهي هنا على ماذا؟ يدل سنتقول يرفع الامر طيب اذا رفع الامر عاد الى اباحة ليش ما ساويتم بين النهي بعد امر؟ كالامر بعد نهي - 00:21:51

لا يعني ماذا جعل الاصوليون ان الامر الوارد بعد حظر غاية ما فيه من قوة ان يرفع النهي واذا عكسنا فقلنا النهي بعد امر قلت النهي كما هو نهي يفيد التحريم والمنع. فلماذا فرقنا بين الامر بعد نهي والنهي بعد امر - 00:22:13

واحد ان النهي اقوى في دلالته من الامر اثنين وكما سيأتيك في ختام باب الامر المقارنة بين الامر والنهي لا تتساوى من جميع الوجوه الامر يصدق فيه الامتنال بمرة بينما النهي لا يصدق الامتنال الا على الدوام يعني مثلا نهى الله عن الزنا - 00:22:32

وعن شرب الخمر ارأيت مكلفا عاش من عمره خمسين سنة ممثلا لهذا النهي ثم شرب الخمر مرة والعياذ بالله او زنا مرة والعياذ بالله الا يصدق عليه انه خالف بمرة يصدق انه خالف - 00:22:52

بعكس الامر لو امتنل مرة يصدق انه امتنل بينما ذاك ترك الخمر مرة ومرتين وخمس عشرة وalf ثم خالف مرة فيصدق عليها انه خالف فالاقتناء في الامر يستدعي الامتنال ويصدق الامتنال ولو بمرة بخلاف النهي وسيأتيكم هذا قريبا ان شاء الله. قال وفقط - 00:23:09

قضاء النهي بعد الامر التحريم او الكراهة خلاف. يعني هل يقتضي النهي الكراهة؟ او يقتضي التحريم خلاف. نعم ويحتمل التفصيل المذكور ايضا والاشبه التحريم اذا رفع للاذن بالكلية وما قبله رفع للمنع فيبقى الاذن والله اعلم. يعني هو فرق بين الامر والنهي قال الامر رفع للمنع فيبقى - 00:23:29

الاذن اما النهي بعد الامر رفع للاذن بكليته. وهذا تفريق واضح على انه ليست هناك مسائل يستدل لها على هذا التقييد فلا داعي الوقوف عندها كثيرا نعم الثالثة الثالثة الامر المطلق لا يقتضي التكرار عند الاكثرین. منهم ابو الخطاب. هذا شروع الان في نوع اخر من دلالات الامر وهو دلالته - 00:23:54

على العدد الا فهمنا دلالته على الحكم الامر يدل على الوجوب والامر بعد حظ يدل على اباحة او يدل على ما كان عليه الامر قبل الحظر فرغنا من دالة الامر على الحكم. الان ننتقل الى دالة الامر على - 00:24:17

العدد يعني اذا جاء الامر فكم مرة يطلب امتنال الامر بهذا الامر يعني لما قال الله اقيموا الصلاة من غير نظر الى اي دليل اخر. هذا

الامر كم مرة يستوجب الامتنال - 00:24:35

مرة او مرات لما امر الله عز وجل بكل الاوامر بعبادته بطاعته بالايمان به باقامة الصلاة بايتاء الزكاة بالحج بصوم رمضان الى اخره كم مرة يستلزم هذا الامر امتنالا؟ هل هو مرة او يستلزم التكرار؟ هذا نقاشهم. هل الامر المطلق - 00:24:53

يقتضي التكرار او لا يقتضيه الامر المطلق معناه غير المقيد بما يدل على المرة او على التكرار اذا الامر على ثلاثة انواع امر مقيد بمرة كالامر بالحج لما قال الله ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ودللت السنة على ان العمر واجب - 00:25:15

مرة في العمر هذا لا يدخل في مسألتنا لانا نتكلم عن الامر المطلق وهذا ليس مطلقا بل هذا مقيد بالمرة وايضا لا يدخل في مسألتنا النوع الثاني الامر المقيد بالتكرار - 00:25:42

خمس صلوات في كل يوم وليلة لما سأله الاعرابي عن ما اوجب الله عليه من الصلوات. فالحديث نص واضح على ان هذا الصلاة امر متكرر بل ومحدد بكل يوم وليلة خمس مرات - 00:25:57

هذا لا يدخل في مسألتنا لان هذا مقيد. اذا ان كان الامر مقيدا بمرة افاد المرة. وان كان مقيدا بالتكرار افاد التكرار السؤال كيف يدل الامر على التكرار اما ان يحدد العدد مثل ما قال هنا خمس صلوات في كل يوم وليلة. واما ان يقيد بعد ان الطواف سبعة اشواط.

وان - 00:26:11

الجمار الجمار في الحج في ايام التشريق الثلاث الجمرات ويوم العقبة. يوم العيد جمرة العقبة فقط. وان كل جمرة بسبعين حصيات. هذا جاء بعدد عدد الحصيات وعدد مرات الرمي في كل يوم - 00:26:36

هذا جاء مقيدا فنقف عند التقيد الذي جاء وهذا لا اشكال فيه بين الفقهاء. وهذا لا يقع فيه نزاع في انه يقتضي التكرار كما دل ايه الدليل؟ الخلاف اين هو اذا - 00:26:49

الخلاف في الامر المطلق الذي لم يتقييد لا بمرة ولا بتكرار. فعلى ماذا يدل؟ هل يدل على المرة او يدل على امر الله بصلة الرحم امر الاسلام كتابا وسنة بصلة الرحم - 00:27:03

بالاحسان الى الجار باكرام الضيف ببر الوالدين بكثير من اعمال الصالحات والطاعات السؤال الامر هذا في تلك النصوص التي ما تقييدت بعدد. هل تدل على مرة؟ او تدل على تكرار - 00:27:19

هذا الخلاف قال هنا الامر المطلق لا يقتضي التكرار عند الاكثرين اكثر من اكثرا الصوليين نعم منهم ابو الخطاب خلافا الامر المطلق لا يقتضي التكرار عند الاكثرين منهم ابو الخطاب. خلافا للقاضي وبعض الشافعية. من القاضي - 00:27:36

ابويا علاء خلافا للقاضي وبعض الشافعية فماذا قالوا قالوا انه يقتضي التكرار. نعم وحكي وحكي عن ابي حنيفة هذا قوله ثالث وحكي عن ابي حنيفة ان تكرر لفظ الامر نحو صلي صلي غدا اقتضاه. تحصينا لفائدة الامر الثاني والا فلا. نعم - 00:27:58

وهذا الان قول الرابع وقيل ان علق الامر على شرط اقتضى التكرار كالمعلق على العلة. طيب القولان الثالث والرابع خارجان عن مسألتنا. فمن يقول لماذا ها الرابع مقيد والثالث - 00:28:23

الثالث ايضا مقيد في قرينة وكلامنا عن ماذا؟ عن الامر المطلق احسنتم. اذا القولان الثالث والرابع غير داخلين معنا في المسألة لكنه ذكر فاوردوه حكي عن ابي حنيفة ان تكرر لفظ الامر صلي صلي غدا دل اقتضاه دل على التكرار قال تحصيلا لفائدة - 00:28:44

الامر الثاني وهذا ايضا غير مضطرب. قال عليه الصلاة والسلام صلوا قبل المغرب. صلوا قبل المغرب. قال في الثالثة لمن شاء. كم مرة اراد ان نصلي صلي الله عليه وسلم - 00:29:04

اراد مرة واحدة فلماذا تكرر اللفظ للتاكيد اذا اما ان تقول التكرار يفيد التاكيد او يفيد التأسيس. عند الصوليين افاده التأسيس اولى لانه يفيد معنى جديدا. ولكن قد تفيد التاكيد بقرائن تدل عليه ولا حرج. القول الرابع قال ان اقتضى ان علق الامر على شرط اقتضى التكرار كالمعلق - 00:29:18

على العلة قال الله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما. كم مرة سقطت الى السارق كلما اتصف بالسرقة الزانية والزاني فاجلدوا. وهذا الامر المتكرر لتعلقه على صفة او على شرط افاد التكرار - 00:29:41

كرر العلة بتكرر السبب. وكلامنا في مادا في الامر المطلق الذي لم يدل فيه شيء على التكرار او عدمه. فإذا بقينا على قولين يقتضي التكرار او لا يقتضيه. نعم وهذا القول ليس من المسألة اذ هي مفروضة في الامر المطلق والمقترب بالشرط ليس مطلقا. نعم واضح -

00:29:59

وما ذكره ابو حنيفة يقتضي التأكيد لغة لا التكرار طيب اذا اخرج القولين الاخرين نعم لنا لا دلالة لصيغة الامر الا على مجرد ادخال ما هي لنا على اي شيء - 00:30:23

على ان الامر المطلق لا يقتضي التكرار نعم لنا لا دلالة لصيغة الامر الا على مجرد ادخال ماهية الفعل في الوجود لا على كمية الفعل فهمت هذا؟ يقول الامر في اللغة - 00:30:39

غاية ما يدل عليه في اللغة في فهم اي عربي اذا ووجه اليه امر افعل هذي الصيغة لا تدل الا على طلب حصول الفعل على ادخال ماهية الفعل في الوجود يعني اخراجه من العدم. قال لك قم تحرك كل اضحك اسكت يعني هو يتطلب منك ان تصدر فعلا -

00:30:56

تخرجه من العدم الى الوجود. الفعل من حيث هو امر لا تتعلق له بالعدد لا مرة ولا مرات هذى الصيغة فإذا هي لا تتعرض للعدد ولها من الخطأ ان تقول ان افعل في اللغة العربية تدل على مرة او على مرتين او خمس او عشر لا تدل - 00:31:17

الامر في غاية دلالته على مطلق الطلب. يقولون لكن المرة من لوازمه. ايش معناه يعني اقل ما يحصل به الفعل حتى يعني هذا لازم حتى يتحقق الامتثال من المأمور فماذا عليه ان يفعل؟ ان يأتي - 00:31:38

بالفعل ولو مرة فاصبحت المرة من لوازمه. يعني الامر لا يدل على مرة ولا مرتين ولا امس لكن المرة من لوازمه لكن ليست من دلالته نعم - 00:31:58

ولانه لو قال صل مرة او مرارا لم يكن الاول نقضا ولا الثاني تكرارا. ممتاز هذا الان يقول هب ابني قلت الامر يقتضي التكرار. طيب فلو قلت لشخص صلي مرة وحددت وقيدت بمرة. الا - 00:32:16

كن هذا مخالف لدلالة الامر يعني لو قلت صلي يقتضي التكرار فقلت صلي مرة فكانى نقضت الاصل مع ان العربي يفهم ان قولي صلي مرة ليس فيه استثناء ولا نقض لدلالة - 00:32:33

فماذا فهمت؟ انه لما قلت صلي مرة تقيدت بمرة. طب لو قلت له صل مرارا هل يقول ما يحتاج ان تقول لي مرارا لانه اصلي وحدها تدل على التكرار؟ فاذا هو يقول لاحظ انت لما قيدينا الفعل فعل الامر لما قيديناه بمرة لم - 00:32:46

يكن نقضا ولما قيديناه بالتكرار لم يكن تكرارا. قال رحمة الله ولانه لو قال صلي مرة او مرارا لم يكن في اول نقضا ولا الثاني تكرارا هذا كله على افتراض ان الامر يقتضي التكرار. فسيكون تقديره بالمرة - 00:33:04

تناقضا لو قلت الامر المطلق يدل على التكرار فسيكون تقديره بالمرة تناقضا. لانه يدل على التكرار وانت تقول مرة. فتفرضي الى تناقض. ولو كان التكرار وقلت صلي مرارا فكانك تكرر الامر بشيء دل عليه الامر فهذا الزام لغوي ان اللغة لا تساعد على هذا ولا تدل - 00:33:23

نعم قالوا ثمة ذكره ابن قدامة في الروضة جميل يقول حديث الاقرع بن حابس لما قام وسأل في الحج قال افي كل عام يا رسول الله بغض النظر عن ماذا اراد في سؤاله لكن لو كان الامر يقتضي التكرار في قوله والله على الناس حج البيت لو كان يقتضي - 00:33:44

التكرار ما كان يحسن بالعربي الفصيح ان يسأل فيقول افي كل عام يا رسول الله لو كان يقتضي التكرار لفهمه. لكن لما حسن السؤال دل على انه لم يكن مفهوما - 00:34:07

وهذا من جميل الاستدلالات ولطيفها. نعم قالوا النهي يقتضي تكرار الترك والامر نقيضه فيقتضي تكرار الفعل. وان الامر بالشيء نهي عن ضده فيقتضي تكرار ترك لاحظ الان عاد مرة اخرى في محاولة مقاييس الامر بالنفي. قال النهي يقتضي تكرار الترك. النقطة التي - 00:34:20

قبل قليل لما يأتي نهي كيف يصدق على المكلف انه ممتنع بتكرار الترك ايش يعني تكرار الترك ان يظل ممتنعاً لهذا الترك على الدوام يعني دعته نفسه الى شرب الخمر فترك دعته ثانية فترك ثلاثة خامسة عاشراً متى - 00:34:45

كن ممتنعاً اذا استمر تكراره للترك لكن لو خالف مرة وفعل لا يصدق انه ممتنع فانظر كيف ان النهي يقتضي التكرار قال فالامر مثله لانه نقشه يعني ليس الامر هو خلاف المنهي عنه؟ والنهي خلاف المأمور؟ قال فكذلك ينبغي ان نسوى بينهما. وهذا غير دقيق محاولة - 00:35:05

المساواة بين الامر والنهي في الدلالات والاستعمالات ليس دقيقاً. لانه في فرق الحقيقة النهي اقوى دلالة. النهي عند التعارض مقدم على الامر عند كثير من الفقهاء فلا يصح التسوية بينهما من كل الوجوه. حتى الناحية الثانية لما قال لان الامر بالشيء نهي عن ضده - 00:35:31

هذا قاعدة ستأتي بعد قليل. الامر بالشيء نهي عن ضده. لما يقول لك القائل قم يعني لا تجلس ولا تضطجع امرك بالقيام. لا يتحقق لك الامتثال بالقيام الا بتترك ظده - 00:35:51

فلن تقف الا اذا تركت الجلوس وتركت الاضطجاع فما لم تترك هذه الاضداد لا يتحقق لك الامتثال للامر هذا واضح هذه قاعدة وقدم بها في الاستدلال. الامر بالشيء نهي عن ضده ما ضده - 00:36:08

ما ضده؟ المنهيات قم معناها يعني قم تساوي لا تجلس لا تضطجع فالامر نهي عن ضده. ليس الضد نهياً يعني لا تجلس لا تضطجع ونحن قبل قليل نقول النهي يقتضي التكرار اذا الامر يقتضي التكرار - 00:36:24

فهمت هذا ولا اعيد الامر بالشيء نهي عن ضده تقول الامر يساوي النهي عن ضده. انتبه ليساوي هذه الامر يساوي النهي عن ضده خط تحتها مثلاً قم تحت الامر يساوي لا تجلس لا تضطجع الى هنا مفهوم طيب لا تجلس ولا تضطجع هذه المناهج - 00:36:45

صح والنهي يقتضي التكرار او لا يقتضيه؟ فالامر يساويه. فكما اقتضي النهي والتكرار فالامر ايضاً يقتضي التكرار. لن يتحقق لك امتثال في الا بدوات الترك فكما استدعي النهي دوام الترك ذلك الامر يستدعي دوام الامتثال فهمت؟ قال الامر - 00:37:09

نقض النهي او يستلزم النهي عن ضده ثم قال فيقتضي تكرار ترك الصد نعم واجبه واجب عن الاول بان الامر يقتضي فعل الماهية وهو حاصل بفعل فرد من افرادها في زمان ما - 00:37:29

والنهي يقتضي تركها ولا يحصل الا بتترك جميع افرادها في كل زمان فافترقا. هذا آجاً جواب عن التسوية بين الامر والنهي ومقتضى هذا الجواب التفريق لا يصح ان تسوى بين الامر والنهي من كل ناحية. والفرق يقول الامر دل على حصول الماهية بغض - 00:37:46

النظر عن الزمن قال وهو حاصل بفعل فرد من افرادها في زمان ما والنهي يقتضي تركها ترك الماهية ترك الفعل ولا يحصل الا بتترك جميع افرادها في كل زمان فافترق بينت لك المثال بالنهي عن شرب الخمر النهي عن الزنا لا يحصل الامتثال الا بالترك في كل الاوقات - 00:38:06

في كل الفترات فيستدعي التكرار بخلاف الامر فانه يصدق الامتثال بمرة ويتحقق الامتثال للامر. فاذا خلاصة الجواب لا يصح التسوية بين الامر والنهي حتى يقاس عليه او تقول التفريق بين الامر والنهي لانه قال النهي يقتضي التكرار فكذلك الامر. نقول لا - 00:38:27

النهي له وضعه وله دلالته وله حكمه ولا يصح ان نسوى به الامر على اطلاقه وعن الثاني لما قال الامر آنا نهي عن ضده فيستلزم ايضاً دوام الترك سيتعرض على هذا القياس او التسوية - 00:38:47

وعن الثاني وعن الثاني بمنع ان الامر بالشيء نهي عن ضده. هذه المسألة خلافية هل الامر بالشيء نهي عن ضده؟ ستأتي الان يقول الطوفي احد الاجوبة اني لا اسلم. يعني انا لا اقول ان من مذهبي الامر بالشيء نهي عن ظده. وبالتالي انا لا اسلم لك القياس - 00:39:04

هذا الجواب لا يصح من من شخص يكون مذهب الموافقة على القاعدة والطوفي بعد قليل سيرجح ان الامر بالشيء نهي عن ضده فلا معنى لان يقول لا نسلم. لانه سلم وهي قاعدة لكن يمكن ان تقول هذا - 00:39:24

الجواب جدلا يعني يمكن ان يكون من وجوه الجواب ان هذا ليس من مذهبي وانا لا اقول به لكن لا يصح من من عالم كالطوفى اذا كان مذهب ان الامر بالشيء نهي عن ضده لا يأتي هنا فيقول لا نسلم او نمنع ان الامر بالشيء نهي عن ظده وهو سيقرر هذا بعد قليل -

00:39:41

طيب وان سلم وان سلم فلا يلزم من ترك الضد المنهي عنه التلبس بالضد المأمور به. لجواز ان يكون لجواز ان يكون للمنهي عنه الضاد فيتلبس بغير المأمور به منها. وهذا على القول با ان الامر بالشيء نهي عن جميع -

00:40:00

الضاد لا يتمشى طيب المسألة الان سيأتي تفصيلها الامر بالشيء نهي عن ظده او نهي عن جميع اضداده لما يكون للامر ضد واحد فهو نهي عنه. فإذا كان له اكثر من ضد -

00:40:20

فهو نهي عن جميعها يقول هنا في الجواب انا لا اسلم ان الامر بالشيء نهي عن ضده ثم قال وان سلمنا فلا يلزم من ترك الضد المنهي عنه فعل الضد -

00:40:38

المأمور لجواز ان يكون للمنهي اكثر من ضد فاذا ترك ضدا قد يتلبس بالآخر مثال قلت لك قم قل هذا نهي عن اي ش عن الجلوس وعن الاضطجاع فقد يترك الجلوس لكنه لا يذهب الى القيام يذهب الى الاضطجاع فلم يتمثل -

00:40:50

ويريد ان يناقش الان ان الامر بالشيء لا يلزم النهي عن ضده قد يكون له اضداد اكثر من ضد فقد يترك الضد لكن لا يتمثل وينتقل الى ضد اخر لكن -

00:41:08

الصحيح ان القاعدة تقول الامر بالشيء نهي عن جميع اضداده. وبالتالي فيلزم ان يترك القيام ويترك الاضطجاع. ولهذا قال في نهاية الجواب وهذا على القول با ان الامر بالشيء نهي عن جميع اضداده لا يتمشى. يعني هذا جواب لا يسلم. فالخلاصة ان الجوابين -

00:41:21

الذين اتي بهما الطوفى جوابا عن القياس غير مسلم لانه في الاول نفي القاعدة وهو يقررها بعد قليل. والان قررها على النهي عن ضده ويقررنا نهي عن جميع ابداده. وهذا سيزيد الدلالة ووضوحا بالقاعدة الآتية فندخل اليها مباشرة -

00:41:41

نعم الرابعة الامر بالشيء نهي عن اضداده والنهي عنه امر باحد اضداده من حيث المعنى لا الصيغة. نهي الله عن الربا وامر بالبيع او اباح البيع تقول الامر بالشيء نهي عن اضداده -

00:41:59

لما امر الله عز وجل بعبادته بتوحيدك كان هذا مستلزم للنهي عن الشرك لما امر الله بتصديق رسوله صلى الله عليه وسلم كان هذا نهيا عن تكذيبه ممتاز ركيز معنى. هذه القاعدة مفيدة في ان تحكم ركيز في ان تحكم بالتحريم على افعال -

00:42:18

لا نجد فيها نهيا. كيف اعيد السؤال. هذه القاعدة مفيدة في ان تحكم بالتحريم على اشياء لا نجد فيها نهيا. طب النهي هو الذي يدل على التحرير. فمن اين استطيع ان احكم على تحريم شيء وانا لا اجد نصا في الكتاب ولا في السنة ينهى عنه -

00:42:42

من خلال الامر بضده فاجد نصا امر بامرا ما فيكون ظده منهيا عنه من خلال هذه القاعدة. يا ايها الذين امنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوها. واذكروا الله كثيرا. لا امر بالثبات -

00:43:04

يستلزم النهي عن ضده فيكون الفرار يوم الزحف محظما والتولي يوم القتال محظما. يمكن ان تقول هذا ورد في نصوص اخر صحيح. لكن استطيع ان استدل با ان التولي يوم الزحف حرام -

00:43:21

فاتي بالالية فيقول القائل عفوا هذا امر بالثبات. فتقول الامر بالشيء نهي عن ضده ولما امر الله بالثبات حال القتال دل على على تحريم الفرار يوم الزحف. ممتاز. اه عامة النصوص فيما يتعلق باعفاء اللحى ليس فيها -

00:43:37

النهي عن حلقاتها فيها الامر بالاعفاء اعفوا اللحى ارخوا اللحى وفرروا اللحى الى اخره. فمن اين قال الفقهاء حلق اللحى حرام؟ حتى من يقول انه مكروه. مع انه ما قال لا تحلقوها. ما قال لا تقص -

00:43:57

الصيغ التي جاءت في في الخمس الصيغة الالفاظ منها كلها اوامر. فهو بناء على القاعدة الامر بالشيء نهي عن ضده النهي يستفاد منه خلاف ما جاء في الامر. وهذا له امثلة. لما قال عليه الصلاة والسلام لرجل وقد رأه ارخي ثوبه ارفع ثوبك -

00:44:10

الامر برفع الثوب هو نهي عن الاسباب وقد تقول الاسباب فيه نصوص لكن انا اقول هذا مفيد اما من ناحية الاستكثار في جمع الا أدلة

على مسألة صريحا بالنهي مباشرة واستفادة من الامر بظده من طريق اخرى. او احيانا في مسائل لا تجد فيها نهايتها صريحا. فتستفيد حكم المنع من ضد - 00:44:31

المأمور به في الدلة التي جاءت قال هنا الامر بالشيء نهي عن اضداده. اذا كان له اكثر من ضد. لم؟ لانه لا يتحقق الامتنال في الامر الا بن تأتي بالمأمور. ولن تأتي بالمأمور الا اذا فارقت - 00:44:54

سر الاضداد المنهي عنها فلا يتحقق لك القيام الا اذا تركت الجلوس وتركت الاضطجاع وترك كل الاحوال والهيبات ولا يتحقق لك القيام الا بها طيب والعكس النهي عن الشيء لما اقول لك لا تجلس - 00:45:11

هذا امر بماذا بجميع الابدان يعني تقوموا ترقدوا تقوم وترقد لما اقول لك لا تجلس كيف تمثل اذا وقفت امتنلت اذا اضطجعت امتنلت اذا النهي عن الشيء امر باحد اضداده - 00:45:28

تلحظ هذا من جملة الفوارق بين الامر والنهي. الامر يستلزم ترك جميع المنهيات في الصد. لكن النهي استلزموا ترك واحد من المأمورات حتى يتحقق الامتنال في النهي. ولهذا يقولون الامر بالشيء نهي - 00:45:52

عن جميع اضداده والنهي عن الشيء امر باحد اضداده. فهمت المسألة؟ هل يصح الان ان تقول ان من يقول ان الفقهاء ان النكاح واجب على القادر على النكاح واجب لان الله حرم الزنا - 00:46:10

فالنهي عن الشيء امر بظده صح ترك الزنا يتحقق بالنكاح وبغير النكاح ما غير النكاح ها لا هو اذا اراد ان يترك الزنا هل له طريق غير النكاح ها التسري طيب التسري غير موجود - 00:46:29

فانحصر في طريق واحد لا يمكن بالتعفف نعم التعفف الذي هو الصبر عن الحرام اما بالصيام او بمجاهدة النفس او بغض الاصوليين خرج هذه المسألة عن القاعدة فتعقبه الطوفي. يعني بعظامهم قال فعلها هذا يقوى قول من يقول ان الفقهاء ان النكاح واجب - 00:47:01

فمن اين الوجوب؟ قال لان الله حرم الزنا. والنهي عن الشيء امر بضده فهذا يسلم لو كان هذا الامر ليس له الا ضد واحد لكن ان كان له مجموعة اضداد فيتحقق الامتنال باحدها لا بكلها - 00:47:22

وترک الزنا يتتحقق اما بالنكاح واما ان يتتحقق بالتسري وهو في حكم النكاح ومعناه واما ان يتتحقق بمعنى ترك الواقع في الحرام مصادرة او بالصيام ونحوها مما شرعه الاسلام. فلا يتوجه اذا ان تقول ان وجوب النكاح مبني - 00:47:38

على هذه القاعدة نعم اعد الامر بالشيء نهي عن اضداده والنهي عنه امر باحد اضداده. من حيث المعنى لا الصيغة خلافا للمعتزلة خلافا للمعتزلة فانهم لم يقرروا هذه القاعدة وقالوا ليس الامر بعينه نهيا عن اضداده - 00:47:58

قالوا لا يدل عليه ثلاثة اقوال في المسألة الذي ذكره المصنف رحمه الله في الاول هو القول الوسط. الاقوال ثلاثة كالتالي قالت المعتزلة الامر بالشيء ليس نهيا عن ضده وخالفوا الاشاعرة في الوجه الثاني مباشرة فقالوا الامر بالشيء هو عين النهي عن ضده - 00:48:23  
وهذا يرجع الى مسألة صفة الكلام وقد مررت الاشارة اليه اكثر من مرة. كلام نفسي وبالتالي لا صيغة له. فاذا وقع الامر هل يدل على النهي او لا يدل او لا علاقة كل ذلك بالاصل عقدي فاسد لا حاجة للخوض فيه الان. الصحيح الذي دلت عليه اللغة ان الامر بالشيء نهي - 00:48:46

نعم ضده لكن هل هو من حيث اللفظ واللغة يعني لما قال قم العرب معنى قم عندها يعني لا تجلس لا معنى قم ان تتصف بالقيام. واضح؟ ولهذا يقولون الامر بالشيء نهي عن ضده معنى لا لغة - 00:49:06

لان لفظة قم في اللغة لا تدل على عدم الجلوس قم معناها اتصف بالقيام لا غير فلهذا يقولون الامر بالشيء نهي عن ضده من حيث المعنى لا من حيث اللغة. ثلاثة اقوال المعتزلة قالوا الامر بالشيء ليس نهيا عن ضده لا - 00:49:22

قالوا هو عين النهي عن ضده الوسط هو ما ذكره هنا والذي عليه الجمهور الامر بالشيء نهي عن ضده من حيث المعنى يعني من حيث المعنى لا لغة فخالف المعتزلة وقالوا ليس نهيا عن ضده نعم - 00:49:39

لنا الامر بالسكون ناه عن الحركة وبالعكس ضرورة. ايش يعني ضرورة ملزمة لزاما يعني الامر بالسكون نهي عن الحركة لما يقول لك

قف اسكن لا تتحرك فلما يأمرك بالسكون هو ينهاك عن الحركة. اذا امرك بالحركة - 00:49:56

نهاك عن السكون. قال ضرورة وهذا المعنى انه ليس من حيث اللفظ بل ومن حيث المعنى فالدالة التزام نعم قالوا قد يأمر واحداً الضدين او ينهى عنه من يغفل عن ضده - 00:50:18

والامر مع الغفلة عن المأمور به لا يتصور وما ذكرتموه ضروري يعني واقع لزاماً لا اقتضائي طلبي يعني لا من حيث الصيغة اللفظ ما يدل عليه في اللغة لا يقتضيه ولا يطلبه. الان هؤلاء المعتزلة يعترضون بهذا الایراد والجواب فعلاً نحن نقول كذلك - 00:50:35

نحن لا نقول ان الامر بالشيء نهي عن ضده من حيث اللغة ولا من حيث الصيغة ولهذا فسيستخدم المصنف هذا الاعتراض اقراراً للمذهب الذي رجحه نعم حتى لا تصور ترك الحركة بدون السكون لم يكن مأموراً به - 00:50:59

قلنا فهذا هو المطلوب. نعم صحيح نحن لا نقول ان الامر نهي عن ضده من حيث اللغة لكن من حيث الاقتضاء هو لا يصلح الا كذلك ولا يصدق الامتنال الا به - 00:51:18

هذا المذهب يا اخوة لا يحتاج ان نستدل عليه كثيراً هو مفهوم لغة ومتداول ايضاً عرفاً وعندنا في النصوص ما يدل عليه وتطبيقات صريحة من اشهرها حديث زيد ابن ارقم لما قال رضي الله عنه كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل منا الرجل الى جنبه حتى نزل قوله تعالى وقوموا لله - 00:51:30

بقاتين قال زيد فامرنا بالسكون ونهينا عن الكلام طب الصيغة امر ولا نهي وقوموا لله قاتين امر وهو ايضًا قال فامرنا بالسكون ونهينا. فاستخدم امراً ونهياً. امر ففهم الان ان هذا امر بالسكون. وفهم من ضده النهي عن الكلام - 00:51:50

هذا لا يحتاج الى تقرير ولا حظ استعمال العرب ومنظقها في التعامل مع النصوص والالفاظ الشرعية ايضاً جاء على هذا النحو نعم الخامسة الخامسة مقتضى الامر المطلق الفور في ظاهر المذهب وهو قول الحنفية - 00:52:11

وهو على التراخي عند اكثر الشافعية. هذا الان شروع في مسألة اخرى من دلالات الامر. اذا فرغنا من دلالة الامر على الحكم وفرغنا من دلالة الامر على العدد ونأتي الان على دلالة الامر من حيث الزمن - 00:52:29

دلالة الامر على الزمن هل يقتضي الفور او يجوز فيه التراخي فاذا جاء الامر الشرعي فهل يدل على وجوب الامتنال حالاً؟ او يجوز فيه تأخيره والتراخي فيه هذا هو الخلاف وايضاً نفس الكلام المسألة منحصرة يا اخوة في الامر المطلق ما معنى المطلق - 00:52:46  
الذي لم يتقييد فاذا جاء القيد بالامر فوراً وبال فعل حالاً وجب الامتنال امرهم عليه الصلاة والسلام يوم عمرة القضاء يوم عفواً يوم يوم الصلح ان يتحلوا من حرامهم الحديبية فتباطأ الصحابة وشق ذلك عليهم وكان المطلوب ان يحلوا حالاً حتى يتسى لهم خلع احرامهم والتحلل والعودة عن دخولهم - 00:53:09

بمقتضى الصلح الذي ابرمه عليه الصلاة والسلام مع قريش فكان يقتضي الفور فلما تباطأوا لزم ذلك ان يصنع شيئاً كما اشارت ام سلمة رضي الله عنها فبادر فحلق فباروا هم - 00:53:35

وطفقوا يتسابقون حتى كاد يقتل بعضهم بعضاً كما في الصحيح هذا في قرينة تدل على وجوب الامتنال فوراً لأن هذا هو محله ولا يمكن تجاوز هذا الا بعد فعل هذا الامتنال. اذا كان الامر اذا هو يدل على - 00:53:50

جواز التأخير الى زمن كالصلوات محددة باوقات. فايضاً ليس كلامنا في هذا. كلامنا في الامر المطلق الذي لم يأتي قيد لا بالفور ولا بجواز التراخي الى زمن محدد او ان شئت فقل الواجبات التي لم يؤقت اخرها بعد تنتهي اليه - 00:54:06

المفتوحة. مثل ذلك التوبة لمن وقع في معصية والله يقول وتبوا الى الله جميعاً ايها المؤمنون فهل تجب التوبة فوراً؟ او يجوز تأخيرها والتراخي فيها؟ هذا مثل امر الله عز وجل بالزكاة - 00:54:25

فمن وجبت عليه الزكاة آلياً في مثل من من حال عليه الحول على ماله يوم الخامس عشر من محرم او من صرف الحول في هذا اليوم فيجب اخراجها في ذلك اليوم بحيث اذا تأخر يكون متحملاً لما يترتب على التأخير - 00:54:41

كم من اخر الى شهر اخر فتلف ماله او حصل له خسارة في تجارته فهل تبرأ ذمته لان المال الذي كان يريد ان يذكر منه فقد سرق خسر

او لا وجوب في ذمته وهو يتتحمل التأخير لانه كان واجبا على الفور ان يذكر هذا مثال للمسألة - [00:55:00](#)  
ايضا يخرجون عليه مسألة الحج من استطاع الحج في عام هل وجوب عليه الحج فورا وهذه امثلة لناس تعترفهم ظروف يقدرون  
احيانا ويعجزون احيانا مثال ذلك الاذن مثلا او الحصول على موافقة او الحصول على تأشيرات للقادمين من الخارج - [00:55:21](#)  
يتنسى له في بعض الاعوام ان يحصل على فرصة حج فيقول لا ما اريد الان ويؤخر. طيب فاذا اخر وتغدر عليه فيما بعد. او وجد مالا  
وكان يمكن ان يحج به. لكن قال لا افضل ان - [00:55:43](#)

شغله في تجارة لستينين واجمع منه مهرا واتزوج اذا نمت التجارة احج. طيب عجز خسر ما وجد مالا عاد الى فقر سابق بعد مال كان  
يبيده هل يعتبر هذا قادرا على الحج ولم يحج بحيث اذا مات وجب على اولئك الحج عنه لانه مات قادر على الحج - [00:55:56](#)  
هذا كله على تخريج المسألة هل الامر على الفور؟ فمن تأخر في الزكاة فتلف المال وجبت في ذمته من تأخر عن الحج مع استطاعته  
قه وجوب في ذمته وامثلة هذا مخرج على مسألة - [00:56:16](#)

الامر هل يقتضي الفور او لا؟ قال رحمة الله مقتضى الامر المطلق الفور. ما معنى الفور وجوب الامتثال فورا وقد عرفت الامثلة في  
الحج وفي الزكاة وفي التوبة قال في ظاهر المذهب وهو قول الحنفية. قال وهو على التراخي عند اكثر الشافعية - [00:56:32](#)  
انا على التراخي يجوز التأخير والتراخي طيب فان امثال وbadar صح منه اذا قولهم على التراخي يعني ليس يعني وجوبا يعني جوازا  
على التراخي جوازا طيب رکز معی الكل متفق على ان - [00:56:51](#)

البدار بالعمل المأمور افضل هذا لا خلاف فيه ان الصلاة اذا اذن لها المؤذن فالمبادرة لها في اول اوقاتها اعظم وافضل. سئل عليه  
الصلاه والسلام اي العمل افضل؟ فقال الصلاه على - [00:57:09](#)

وقتها وفي رواية في اول وقتها فهذا لا خلاف فيه. النصوص التي جاءت بالحظ وسارعوا الى مغفرة فاستبقوا الخيرات. وسابقوها الى  
مغفرة من ربكم وجنة الامر بالمسابقة المسارعة في الخيرات الحث على المبادرات وذكر اصحاب السابقين الفضائل حتى يوم القيمة  
والسابقون - [00:57:25](#)

اولئك المقربون فالسبق في الاخرة في الجنان متوقف على سبق في هذه الدنيا بالطاعات والعمل الصالح هذا كله مقرر كنا الاصوليين  
ناقش بعدها اخر. ماذا لو تأخر؟ فهل يعتبر ترك شيئا واجبا؟ وبالتالي فهو في ذمته علينا استدراك ما - [00:57:48](#)

اولى فمن يقول يجوز التراخي؟ طيب لو كان عنده مال زكاة وتأخر في اخراجه اسبوعين ثلاث شهرا شهر شهرين وفي نيته ان يذكر  
ليس متكاسلا او لا متراهن كان ينتظر فرصة تتهيأ او قال سافعل - [00:58:08](#)

وتراها قليلا فتلف المال. يقولون من يقول بجواز التراخي؟ يقولون لا شيء عليه. لانه مات كان عاص ولا نوى ترك الزكاة. وكذلك الحج  
وامثلة هذا ما ذكرت لك قبل قليل. نعم - [00:58:24](#)

وتوقف قوم في الفور والتكرار وضدهما للتعارض هذا مذهب ثالث وهو التوقف لنا على اي شيء على ان الامر على الفور لنا سارعوا  
سابقا الى مغفرة والامر للوجوب. اذا هذا دليل على ماذا - [00:58:39](#)

على انه جاء في الاوامر الشرعية الامر بالمسارعة بالمسابقة وهذا يقتضي فور الامتثال لا التأخير. نعم. الدليل الثاني ولو اخر العبد امر  
سيده المجرد استحق الذنب ولو اخر العبد امر سيده المجرد استحق الذنب - [00:59:02](#)

واولى الازمنة بالامتثال عقيب الامر احتياطا وتحصيلا له اجماعا. لو اخر هذا مثال الدليل عرفي يقول لو امر السيد عبده بامر مجرد  
يعني ما حدد له زمنا فتأخر العبد وتباطأ في الامتثال استحق الذم. استحقاقه للذم - [00:59:24](#)

مقبول عند الجميع فهذا دليل على ان الواجب عليه الامتثال فورا والمبادرة فيقول هذا استعمال لغوي عرفي فكذلك نحن نفهم من  
النصوص الشرعية دليل ثالث ولان التأخير اما لا الى غاية فيقوت المقصود بالكلية. لانه اما لا الى بدل فيلحق بالمندوبات او الى -  
00:59:47

كبديل فهو اما الوصية وهي لا تصح في بعض الافعال لعدم دخول النية فيها او العزم وليس ببدل لوجوبه قبل وقت المبدل لوجوبه  
قبل وقت المبدل وعدم جواز البدل حينئذ - [01:00:09](#)

او الى غاية مجهولة فهو جهالة او معلومة فتحكم وترجح من غير مرجح او الى وقت يغلب على ظنه ادراكه فباطل للتباين الموت بغتة. كل هذا التقسيم هو دليل يريد به ان يقول - 01:00:25

ان الواجب في الامر هو الامتنال على الفور لم؟ قال هذا استدلال عقلي صبر وتقسيم. محاولة لحصر كل الاحتمالات التي يراها باطلة وبالتالي ما يتعمى الا وجوب الامتنال فوراً ماذا قال رحمة الله؟ قال نأخذها هكذا فهما عقلياً. لما يأمر الله تعالى بامر بالحج بالزكوة 01:00:44

انا اقول يقتضي الفور وانت تقول لا يجوز التراخي. يقول انا ساسير معك في مذهبك. يجوز التراخي اذا قلت يجوز التراخي اما ان تقول الى غاية او الى غير غاية - 01:01:08

يعني هل هناك حد للتأخير اجد من يقول يجوز التأخير السؤال موجه اليه. يجوز التأخير الى زمن محدد او الى زمن مفتوح يقول ان قلت لا الى غاية فوت المقصود بالكلية لانه سيعيش المكلف وبباقي عمره من غير غاية وهو يؤخر ويؤخر ويؤخر فلا - 01:01:22

الامتنال تماماً فيقول يبطل المقصود بالكلية مقصود الامر لا يتحقق امتنال يقول فان كان لا الى غاية فانه يفوت المقصود بالكلية لانه اما ان يكون الى بدل او الى غير بدل. فاذا قلت الى غير بدل - 01:01:43

ليس واجباً بل مندوباً لان المندوب يجوز تركه. يعني هو مأمور بالسواك ومأمور بسنة راتبة ومأمور بكثير من المستحبات طيب ما ما فعلها؟ لا بأس. واخر واخر لا الى غاية - 01:01:59

وليس الى بدن يقول اذا كانت هذه الصورة في ذهنك فلسنا التي نتكلم عنها نتكلم عن واجبات واما هذى مستحبات فاذا اذا اخر لا الى غير غاية ومن غير بدل فهذا مندوب طيب فاذا كان الى بدل قال البدل واما وصية - 01:02:15

واما عزم الوصية يعني ان ينوب انسان عن انسان في عمل يقول هذا ايضاً لا يصح لان الصلاة لا يدخل فيها نيابة والصوم لا يدخل فيه نيابة فلا يصح ايضاً - 01:02:31

هذا واما العزم ايضاً يقول لا يصح ان يكون بدل لان الانسان يعزم على صلاة الظهر ان يصل الى قبل ان يدخل الوقت. وليس بدل اذا ابطل هذه الاحتمالات ان يكون التأخير الى غير غاية - 01:02:43

طيب نأخذ الاحتمال الثاني ان يجوز التأخير الى غاية. السؤال ما الغاية التي يجوز تأخير الحج اليها؟ ما الغاية التي يجوز تأخير اخراج الزكاة اليها؟ ما الغاية يجوز تأخير التوبة اليها؟ هذى اوامر مطلقة. انت تقول الى غاية يجوز التأخير. الى متى طيب - 01:02:59

شخص عصى واراد ان يتوب فتراخي ما تاب ولا استغفر وظل يؤخر ويؤخر وانت قلت يجوز التراخي طيب الى متى؟ ستقول الى غاية الى غاية طيبة فهذه الغاية معلومة او مجهولة فان قلت غاية مجهولة ايضاً اصبح هذا الاحتمال باطلاً لانه يفضي الى جهالة. وان قلت معلومة وحددت من - 01:03:16

توقيتها اصبح تحكماً ودليلها وترجحها بلا مرجح. اذا ابطل الاحتمالين ان يكون التأخير الى غاية او الى غير غاية. ثمة احتمال ثالث. يقول انه يجوز التأخير الى وقت يغلب على ظن المكلف انه يستطيع الفعل فيه - 01:03:38

فهذا خروج من المأزق حتى لا يقول الى غاية يتورط او يقول الى غير غاية فيتورط يقول الى زمن يغلب على ظمن على ظن قلة في اتيانه بالفعل قال هذا ايضاً باطل لان الموت يأتي فجأة - 01:03:57

وبالتالي فاصبح احتمال جواز التأخير او التراخي باطلاً بكل احتمالاته فلم يبق الا الفور ساعيد قراءة هذه الفقرة حتى تفهم التقسيم. قال رحمة الله ولان التأخير اما الى غاية اما لا الى غاية. فيفوت المقصود بالكلية لانه اما لا الى بدل فيتحقق بالمندوبات - 01:04:13

او الى بدن فهو اما الوصية وهي لا تصح في بعض الافعال قلنا كالصلوة والصيام لعدم دخول النيابة فيها او العزم يعني ان تكون البدل هو والعزم وليس بدل يعني لا يصح ان يكون العزم بدل لوجوبه قبل وقت المبدل. يعني انت تعزم على صلاة الظهر قبل ان يدخل وقتها وعدم - 01:04:38

جواز البدل حينئذ او هذا الاحتمال الثاني في التراخي الى غاية مجهولة فهو جهالة او معلومة يعني الى غاية المعلومة من حددها؟ انت تحددها؟ فتحكم وترجح من غير مرجح. الاحتمال الاخير او الى وقت - 01:04:58

وقت يغلب على ظنه ادراكه بباطل لاتيان الموت بغتة. ابطل جميع الاحتمالات وهذه طريقة في اقامة الدليل. ان يأتي الى فيأتي باحتمالات قوله فيبطلها جمیعا بكل الوجوه المحتملة فيقول له مذهبك لا يصح. فاذا يبقى له استدلاله على - 01:05:16  
بقاء الامر على الفور قالوا الامر يقتضي فعل الماهية المجردة فلا يدل على غيرها. تماما كما قلنا هناك من ناحية العدد هل يقتضي التكرار او لا يقتضيه؟ قلنا الصحيح الامر - 01:05:36

على حصول الفعل من غير نظر الى العدد هنا ايضا الامر في لغة العرب يدل على مجرد حصول الفعل بغض النظر عن الزمن العربي لما تقول لك افعل ما يقصد الان او بعد زمن او بعد تأخير او تراخي يطلب ايجاد الفعل وحصول الماهية لا غير. نعم - 01:05:50  
فلا يدل على غيرها ولان نسبة الفعل الى جميع الازمنة سواء فالشخص بالفور تحكم وتعلق الزمان بالفعل ضروري والضرورة تندفع باي زمان كان. بشأن تعلق الزمان بالفعل ضروري. كما قلنا العدد - 01:06:10

هناك من لوازم الامر المرة من لوازم الامر يعني لا يتحقق الامتناع في الامر الا بمدة على الاقل. فصارت المرة ليست من دلالة في الامر بل من لوازمه. قال هنا ايضا الزمن من لوازم الفعل يعني هل يمكن ان ينشئ انسان فعلا في غير زمان - 01:06:28  
اذا الزمان من لوازم الفعل لكن هل الزمان هو الاول؟ او الثاني او الثالث؟ قال الازمنة في هذا سواء. مرة اخرى قال رحم الله لان نسبة الفعل الى جميع الازمنة سواء فالشخص بالفور تحكم وتعلق الزمان بالفعل - 01:06:48

والضرورة تندفع باي زمان كان. فلا يتقييد بالزمن الاول او الثاني ونحوه. نعم وله من لوازم الفعل فلا يقتضي تعبيينه كالمكان والآلية والمحل. لانه من لوازم الفعل عن الزمان والادلة متقاربة وقول الواقعية ضعيف. الادلة يعني ادلة القائلين بالفور وادلة القائلين بجواز التراخي متقاربة. قال رحمه الله - 01:07:08

الواقعية او قول الواقعية ضعيف يعني في النهاية يحتاج الى ترجيح. فان ترجح له احد القولين قال به نعم السادسة الواجب المؤقت لا يسقط بفوائط الوقت ولا يفتقر قضاوته الى امر جديد. خلاف لابي الخطاب والآخرين. هذه مسألة لطيفة مفيدة في تطبيقات - 01:07:36

المسألة ما هي؟ اذا فات وقت العبادة الواجبة هل القضاء هل القضاء قضاء العبادة التي فات وقتها؟ يحتاج الى دليل بخصوصها او يكفي فيه دليل الفعل الاول مثال الصلاة من فاتته الصلاة - 01:07:59  
فعليه ان يصلحها اذا تذكرها او اذا استيقظ النائم من نومه ما الدليل من نام عن صلاة او نسيها فليصلحها اذا ذكرها. انا اقول هب انه لم يأتي هذا الحديث - 01:08:23

هب انه لم يأتي هذا الحديث فهل يلزم النائم اذا استيقظ ان يصلح عملا باصل الادلة الموجبة للصلاحة في وقتها؟ طب هذا مثال افتراضي قد لا تستوعبه ناخذ مثال عملي - 01:08:38

تارك الصلاة عمدا تارك الصلاة عمدا الذي ليس نائما ولا ساهيا ولا ناسيا لا متعمد لاخراج الصلاة عن وقتها ثم ظل هكذا ممتنعا عن الصلاة حتى خرج وقتها. ثم خرج الوقت وجاء بدله ان يصلح. السؤال هو لو سيصلح الان - 01:08:54  
باي دليل حديث من نام عن صلاة ونسيها لا يشمله طب هل يشمله القضاء؟ فاذا قلت نعم من اين اما ان تقول بالامر الاول واما ان تقول بالقياس على النائم والناسي واما ان تبحث عن دليل. هذا معنى قولهم هل يحتاج - 01:09:20  
قضاء الى امر جديد ام يكتفى فيه بالامر الاول؟ اضرب لك مثلا اخر ومثال عملي ايضا في الحج شخص وجب عليه الهدي متعمتع او قارن وتعرف ان وقت الذبح في الهدي محدود من غروب اه من طلوع الشمس يوم العيد الى غروب اخر غروب شمس اخر ايام التشريق - 01:09:43

هذا سوف وجلس ينتظر وقال له اليوم زحام ويوم العيد تعبان وقال ساذهب ثاني ايام التشريق ثم ما وجد سيارة قال ثالث ايام التشريق وجد الناس في النفرة مهم ما تيسر له ان يذبح حتى غربت شمسه اخر ايام التشريق الان ترك واجبا وهو الهدي فات

الوقت هذه عبادة - 01:10:06

مؤقتة فات وقتها السؤال مازا يفعل ماذا عليه طبعا الفقهاء يقولون فات واجب فيجب بدم كمن ترك المبيت كمن ترك الرمي ذبح الهدى احد الواجبات فهو لم يؤدى هذا الواجب - 01:10:26

وفرضت فيه فريجبره بكفارة والكفارة فدية ذبح شاة طب هو كان سيدبح والآن سيدبح لكن ذبحه الان كفارة لواجب ترك والواجب كان ذبحا. طب هل يمكن ان يقول قائل بل له - 01:10:48

هذا الهدي خرج وقته فيقضيه اخر شهر ذي الحجة في محرم بدا له ان تقول عليك واجب تأخير من الحج وتقضيه الان. هل يجوز هذا - 01:11:05

من يقول لا قطاء الا بامر جديد لا يوجد امر هنا وبالتالي فلا نص في المسألة فسيمنع هذا الاستدلال. ومن يقول ان القضاء يصح استناده للامر الاول ستقول نعم هذا يقضي. واجب وجب في ذمته ولم يفعل فيجوز له قضاوه. فبناء المسائل هو على هذا التفعيل

اعد الواجب المؤقت لا يسقط بفوات الوقت ولا يفتقر قضاوته الى امر جديد. اذا ماذا قرر الطوفي انه يصح القضاء  
بالامر الاول فكل من فاته عبادة خرج وقتها في ذمته قضاوتها حتى لو خرج. وبالتالي يستطيع ان - 01:11:44

طبق عليه الأمثلة قال الا بامر جديد. يقول المداوي الامر الجديد اجماع او نص او قياس جلي. يعني الامر الجديد لا بد ان يكون دليلا اخر فقد يكون اجماعا قد يكون نصا اخر مثل من نسي صلاة او نام عنها وقد يكون قياسا جليا كمن قاس تارك - 01:12:05

الصلوة عمدا على تارك الصلاة نوما او سهوا فهذا نوع من القياس خلافا لابي الخطاب والاكثرين. نعم خلافا لابي الخطاب والاكثرين لنا استصحاب حال شغل الذمة الا بامثال او ابراء - 01:12:25

يقول الطوسي عندنا هذا رجل وجب في ذمته الصلاة في هذا الوقت يقول هذا واجب مركب من شيئين ان يصلی وايش وان يكون  
هذا الفعل داخل الوقت خرج الوقت فات احد الواجبين وبقي - 01:12:41

يعني هو لما دخل عليه الوقت شغلت بوجوب الصلاة. ماشي؟ طيب هذي الزمة التي شغلت كيف تبراً - 01:13:02

فمثل هذا تقول ما دام خرج الوقت بقي ذمته مشغولة وعليه تبرئة ذمته بالاتيان بالفعل. قالوا - 01:13:26

قالوا المؤقت غير المطلق. فالامر باحدهما ليس امرا بالآخر. نعم فرقوا بين الواجب المؤقت والواجب المطلق المطلقا يفعل وفي اي زمان والفرق بينه وبين المؤقت ان المؤقت يفوت وقته قال رحمة الله بل مقتضى المؤقت بالمقتضى المؤقت الاتيان بالفعل -

في الوقت المعين فإذا فات الوقت بقي الاتيان بالفعل. هذا الذي قلت لك ان الواجب المؤقت يشتمل على شيئين الاول هو فعل المأمور والثانى الالتزام به في الوقت فإذا فات احد المقتضيات الآخر فات المقتضى الآخر المطلوب بالفعل

وربما قالوا سقوط القضاء والمسألة واضحة تماما هل لو امثّل المكلّف الامر كما جاء في نصوص الشريعة؟ امثّل الصلاة والحج  
من حجّها له امثّلها كما هي - شرطها ما كان لها مراجحتها - ١٢١ - ٥٠: اهـ اهـ اهـ اهـ اهـ اهـ

امثال يعني هل يكون ممثلاً؟ هل يسقط القضاء؟ الجواب نعم. قال مقتضى الامر حصول الاجزاء بفعل المأمور به اذا بجمعه مصححاته وهذا ينفي المكابنه قال خالفاً المكتابه نعم، هذا المعتبرة مستفده الله ما مهد الخلاف نعم.

01:15:12

لنا لو لم يجزه لكان الامر به عبئنا ولأن الذمة اشتغلت بعد برائتها منه فالخروج عن عهده بفعله كدين адми.  
لنا لو لم يجزه لكان الامر عبئنا - 01:15:32

يعني لو كان سيمثل ثم تقول لا فعلك غير مجزئ طب هو امثلي ما امر به؟ امر بصلوة فجر ركعتين يقف في الاولى ويجلس في الثانية فعل ما امر كيف تقول غير مجزئ؟ اذا سيكون الامر عبئنا والشريعة منزهة عن العبث قال لأن الذمة اشتغلت بعد برائتها منه يعني - 01:15:51

الذمة بريئة فشغلت بهذا الامر بالصيام او بالصلوة او بالحج فلما اشتغلت الذمة لم يخرج عن هذا الامر ولن تبرأ ذمته الا بفعل ما امر اذا فعل ما امر ويه ببرئته قال كدين адми. هذه في اشاره الى حديث الخثعمية لما سالت عن ابيها وفي روایة عن امهها التي ماتت ولم تحج - 01:16:12

في روایة انها نذرت ان تحج قالت افاحج عنها؟ قال نعم حجي عنها. ارأيت لو كان على امل دين اكنت قاضيته؟ قالت نعم قال فاقضى عنها او قال فحجي فان دين الله احق ان يقضى. فقارن عليه الصلاة والسلام وشبه حق الله بحق الادمي - 01:16:36  
حق الادمي كيف تبرأ به الذمة بادائه الحق اليه. قال فكذلك حق الله. اذا صح ان تسوي في هذا التمثيل. نعم. قالوا قالوا يجب اتمام الحج الفاسد ولا يجزئ - 01:16:56

وظان الطهارة مأمور بالصلوة ولا تجزئ. لاحظ قالوا الذي يفسد حجه بوطأ قبل التحلل ماذا عليه فهذا يقولون يتم حجه مع انه فاسد ويطالب بالقضاء. وانتم تقولون الفعل المجزئ يسقط القضاء. يقول هذا حج وفعل - 01:17:11

وامثل ثم يطالب مرة اخرى باعادة حجه من صلی يظن الطهارة فتبين انه محدث تقولون عليك اعادة الصلاة والطهارة طب هو ظن هذا فلماذا جعلتم هذه المسألة لا تجزئ؟ سيكون الجواب عفوا نحن نتكلم عن فعل امثلي فيه المكلف ما امر - 01:17:31

لكن الذي افسد حجه ما امثلي والذي صلی بطهارة مظنونة هو ايضا لم يفعل ما امر به فلا يصح استشهاد بهذه الامثلة ولهذا اجاب المصنف عن هذين المثالين. نعم ولأن القضاء ولان القضاء بامر جديد فالامر بالشيء لا - 01:17:51

يمعن ايجاب مثله واجيب واجيب بان عدم الاجزاء في الصورتين لفوات بعض المصححات في الحج فاته ان يبتعد عن الجماع قبل التحلل الاول في الصلاة فاته ان يقع في طهارة صحيحة تصح بها صلاته وكلامنا ليس في هذا ولهذا قال ولسنا فيه نعم - 01:18:11

ولسنا فيه والقضاء بامر جديد ممنوع. نعم نحن للتوكيد من مسألة القضاء وبامر جديد. ورجح المصنف رحمة الله قبل قليل في تلك المسألة ان القضاء بالامر السابق. وهم هنا يبنونه على القضاء بامر جديد. قال هذا ليس من مذهبي. لأن مذهبه القضاء بالامر السابق ولا يفتقر الى - 01:18:34

من جديد نعم الثامنة الامر الامر لجماعة يقتضي وجوبه على كل على كل واحد منهم الا لدليل او يكون الخطاب بلفظ لا يعم نحو ولتكن منكم امة فيكون فرض كفاية وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه مصلحة - 01:18:54  
لا تبعد لا تعبد اعيان المكلفين به هذه المسألة في فرض الكفاية واتيانها ها هنا لانها جنس من اجناس الواجب فرض الكفاية فرض الكفاية كما يعرف او يحفظ لكم تعريفا - 01:19:19

اهو ما يجب على الجميع او يسقط بفعل البعض وان شئت فقلت وان شئت تقول فرض الكفاية ما يفعله البعض ويسقط الامر او يسقط التكليف عن الباقيين. هنا مهد للمسألة الثالثي الامر لجماعة يقتضي وجوبه على كل - 01:19:35

لو احد منهم الا لدليل هذا الاصل ان الامر يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير الامر لمن هنا لكل واحد من اهل الایمان وتوبوا الى الله جميعا اقيموا الصلاة واتوا الزكاة امنوا بالله ورسوله وانفقوا الامر لمن هنا - 01:19:54

الامر لكل واحد هذا يتناول الجميع قال الا لدليل هذا صنف. الصنف الثاني ان يكون الخطاب بلفظ لا يعم الجميع نحو ولتكن منكم امة. كم المطلوب في امثالي البعض من هنا للتبعيض قال فيكون فرض كفاية - 01:20:15

تعرف فقال وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه مصلحة لا تعبد اعيان المكلفين به. هذا الفارق بين فرض العين هو فرض الكفاية

فرض الكفاية يتضمن مصلحة يراد تحقيقها. وليس المقصود تعبد المكلفين بها. الصلوات الخمس ليست في - 01:20:37 المجموعة للامة الصلوات الخمس مطلوب منك ان تصلي تنهاك عن الفحشاء والمنكر مطلوب في الصيام ان تصوم انت حتى تتحقق لعلكم تتفقون. مطلوب في الزكاة ان تخرج من مالك. تظهرهم وتزكيهم بها وهكذا. لكن فروض - 01:20:57 كفایات شهود الجنائز غسل الميت الصلاة عليه الجهاد في غير حلول العدو او او النفير العام وامر الامام به طيب فرض الكفایات هي يتحقق بها مصلحة الامة والمجتمع حتى يقوم الدين حتى يحافظ على حياضه حتى - 01:21:13 ارى المسلمين في قبورهم فهنا المطلوب ما هو؟ المطلوب وجود بعض افراد الامة يقوم بهذا الواجب ويؤديه حتى تتحقق المصلحة. قال فيكون فرض كفایة وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه مصلحة لا تعبد اعيان المكلفين به. كصلاة - 01:21:34 في الجنائز والجهاد لا الجمعة والحج. لماذا الجمعة ليس كذلك؟ المقصود في الجمعة هو صلاة المسلمين انفسهم واحدا واحدا والحج كذلك قال وهو واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض نعم - 01:21:55 كصلاة الجنائز والجهاد لا الجمعة والحج وهو واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض واستبعاده لا يمنع وقوعه. وتکلیف واحد غير معین لا يعقل بخلاف التکلیف به. هاتان جملتان فيهما جواب - 01:22:12 عن اعتراضين مقدرين واستبعاده لا يمنع وقوعه. هم يقولون استبعاد سقوط الواجب عن الجميع بفعل البعض يقول لا نعرف الشريعة ان يتوجه الامر للجميع ويخاطب الجميع وتبرأ الذمة بفعل البعض. لما توجه الامر - 01:22:31 الجميع تعلق برقبتي ورقبتك والثالث والرابع كيف يسقط الواجب عن ذمتى بفعل غيري؟ يقول هذا مستبعد يقول ان كان مستبعدا لكنه واقع ولهذا قال واستبعاده لا يمنع وقوع يعني واستبعاد عقلی لكن الشريعة اوقعته ودل هذا على حصوله. الاعتراض الثاني تکلیف واحد غير معین لا يعقل بخلاف التکلیف به - 01:22:51 اما مر بكم في الواجب المخير ان هناك تکلیفا بشيء غير معین تکلیف بمهمهم كما قلنا مثل خصال الكفاره. ايها هو الواجب احدها ايهم ايتها الثالثة يعنيه هو الواجب غير معین قالوا فكما جاز التکلیف بوحدة غير معین جاز تکلیف بعض غير معین - 01:23:15 يعني قاسی المكلف على المكلفة به ممتاز قاس المكلف على المكلف به. في الفعل المكلف اجزتم ان يكون الواجب بعض الجميع. يعطيك ثالث خصال والواجب واحد منها هنا يظن ان على المكلف يقول يجوز ان يكلف الجميع والمطلوب فعل البعض - 01:23:42 قال هنا رحمه الله وتکلیف واحد غير معین لا يعقل بخلاف التکلیف به. يعني يمكن ان يكون المكلف به واحدا غير معین لكن لا يجوز في المكلفين ان يكون واحدا غير معین. يعني يريد ان يفرق بين المكلف والمكلف به. ما السبب؟ قال لا يعقل يعني لا يستطيع ان - 01:24:04 افهم انسان ان التکلیف واجب على غير معین وبالتالي سيتوافق الجميع وسيفضي الى ترك الواجب ولن يقوم به احد باعتقاد ان كلًا فيعول على غيره فان قيل فان قيل فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة - 01:24:26 ايجاب على بعض غير معین قلنا بل محمول على المنتدب على المنتدب المسقط له المنتدب قلنا بل محمول على المنتدب المسقط له جماعا بين الادلة. يعني قالوا فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة. قال هذا - 01:24:43 على بعض غير معین هو الان يعترض على قوله لا يعقل هم قالوا تکلیف واحد غير معین لا يعقل؟ قالوا لا هذا مثال. فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة - 01:25:03 فجعل الله الطائف مبهمة وبالتالي هذا واحد غير معین او مجموعة غير معينة. قلنا لا هذا محمول على المنتدب يعني على لان الله قال يا ايها الذين امنوا قاتلوا الذين دونكم من - 01:25:15 والفاري وليجدوا فيکم غلطة واعلموا ان الله مع المتقين. وكان قبلها قال ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفو. ففهم وجوب اثير جمیعا مع رسول الله عليه الصلاة والسلام. ثم قال وما كان المؤمنون لينفروا كافة - 01:25:27 ففی هذا عن الجميع واختص طائفتهم فلولا نفر من كل سرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين قلنا محمول على المنتدب المسقط يعني حمل هذا اللفظ على فئة حملت على انتدابهم لهذا الامر ليقوموا بالواجب قال انما جعلنا هذا المعنى - 01:25:44

جمعاً بين الأدلة الواردة ليبقى لنا في المجموع ان الفعل في فرض الكفاية مأمور به بعض الامة فإذا فعلوه سقط الامر عن الباقيين. نعم

التسعة ما ثبت في حقه عليه السلام من الاحكام او خطوب به نحو يا ايها المزمل تناول امته وما توجه الى - 01:26:04

كصحابي تناول غيره حتى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقم دليلاً مختصاً عند القاضي وبعض المالكية والشافعية. هذه مسألة

نختتم بها لأن الذي بعدها ليس مما لها تعلق بعلم الاصول - 01:26:26

فآخر المسائل في الامر ذات الامر ما ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام. او ما ثبت في حق صاحبي بعينه بمعنى ان الحكم الشرعي اي الذي يأتي الى فرد مختص سواء كان هو النبي عليه الصلاة والسلام او رجل معين في الامة جاء الحكم له. هل يعد الحكم الى غيره -

01:26:43

او يكون خاصاً بمن ورد فيه الدليل اجب لما يأتي الحكم امراً او نهياً للنبي عليه الصلاة والسلام او لفرد من الصحابة بعينه. فهل هو حكم خاص به او يتعدى الى الامة من ورائه - 01:27:03

طيب هو يقول ما ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام من الاحكام او خطوب به نحو يا ايها المزمل تناول امته وما توجه الى صاحبي تناول غيره حتى النبي صلى الله عليه وسلم - 01:27:22

باستثناء ما لم يقم دليلاً مختصاً. قال الله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان تنكيحها خالصة لك من دون المؤمنين. فمثل هذا الدليل يستخرج من هذه القاعدة - 01:27:38

كما ورد التخصيص خص عليه الصلاة والسلام بجواز نكاح اكثر من اربع هذا خاص ولا يتعدى الى غيره خص عليه الصلاة والسلام بهذا في جوازه ان ينكح المرأة الواهبة نفسها له عليه الصلاة والسلام خالصة له من دون المؤمنين. ثبت في حديث البراء - 01:27:55

وان حاله ابا بردية بن نيار لما ضحى بعناق وهي ماعز دون سن الاجزاء في الاضحية قال تجزئك ولا تجزئ عن احد بعده فهذا تخصيص ولا تستطيع ان تعد الحكم الى غيره. اذا ما لم يرد دليلاً على التخصيص. وجاء الصحابي واستفتقى فاعطاه حكمه. او نزلت

اية - 01:28:12

قصة هل يعد هذا الى الامة او يكون خاصاً بمن ورد فيه الدليل يعود ما لم يقم دليلاً على التخصيص قال عند القاضي وبعض المالكية والشافعية نعم وقال ابو الخطاب وقال ابو الخطاب والتميمي وبعض الشافعية - 01:28:34

يختص الحكم بمن توجه اليه لا بمعلم لنا قوله تعالى زوجناها لكي لا يكون على المؤمنين حرج. ما الدالة في الاية الله يعطي حكماً لنبيه عليه الصلاة والسلام ثم يعلل فيقول - 01:28:53

لكي لا يكون على المؤمنين حرج يعني الحكم ليس خاص به. يقول زوجناها والعلة لكي لا يكون على المؤمن يعني حتى يكون هذا باباً يستفيد منه المؤمنون في الاحكام. نعم - 01:29:10

و ايضاً خالصة لك من دون المؤمنين. ما وجه الدالة في الاية الثانية نعم لو لم يكن حكمه يتناول امته ما احتاج ان يخصه في الاية. فلما خصه دل على ان الاصول تعميم الاحكام للامة - 01:29:24

نعم دل على تناول الحكم لهم لولا التخصيص والا كان عيناً وقوله عليه السلام خطابي للواحد خطابي للجماعة. هذا من الاحاديث التي تنتشر في كتب الاصول وليس لها اصل ليس لها بهذه الالفاظ حكمي على الواحد حكمي الجماعة منتشر في كتب الاصول ولا

يصح ابداً نسبته الى رسول الله عليه الصلاة والسلام نعم - 01:29:40

واجمع الصحابة على الرجوع في القضايا العامة الى قضاياها الخاصة ولو لا صحة ما قلناه لكان خطأ منهم. لجواز اختصاص قضاياها بمحالها فقال عليه السلام اني لارجو ان اكون اخشاكم لله واعلمكم واعلمكم بما انتقي - 01:30:08

في جواب قولهم له لست مثلنا فدل على التساوي. نعم هذا فيه اه ايجاز لعدد كثير من الادلة. الصحابة رضي الله عنهم رجعوا الى في حد الزاني الى قصة ماعز وفي اذية الجنين الى حديث حمل ابن مالك في المفروضة الى قصة بروعة بنت واشق الان هم في كل هذا ماذا يصنعون - 01:30:27

يذهبون الى ادلة نزلت في احكام اشخاص تستنبطون منها احكاماً ويعممونها فالاصل عندهم ما هو ان الحكم عام ولا يتناول احداً

بخصوصه الا اذا دل الدليل على التخصيص. قصة الصحابي لما اه جاء الى النبي عليه الصلاة والسلام فقال يا رسول الله تدركني الصلاة - [01:30:46](#)

وانا جنب افاصوم؟ يعني الفجر يعني يؤذن الفجر وانا جنب ما اغتسل افاصوم؟ فقال وانا تدركني الصلاة وانا جنب فاصوم. قال لست مثلنا يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام والله اني لارجو ان اكون اخشاكم لله واعلمكم بما اتقى فاجابه بل انت مثلي في هذا الحكم في التشريع - [01:31:03](#)

دل على الاصل الذي تقرر في القاعدة قبل قليل. نعم قالوا امر السيد بعض عبيده يختص به دون باقيهم وامر الله تعالى بعفادة لا يتناول غيرها والعموم لا يفيد الخصوص بمطلقه. فكذا العكس قالوا اذا امر السيد بعض عبيده لا يدخل العبيد الاخرين - [01:31:25](#)  
فاما امر الله بحكم لماعز لبروع بنت واسق عوامر العجلاني لاي صحابي جاء الحكم له فلا يجوز تناول غيره. طيب هل معنى هذا ان هؤلاء الفقهاء يرون ان هذه الاحكام مغلقة الى يوم القيمة لا يستفاد منها؟ لا. شوف ايش يقول - [01:31:47](#)

توفي في اخر جملتين قال اذا هؤلاء وكان الخلاف لفظي. اذا هؤلاء يتمسكون بالمقتضى اللغوي والالولون واقعي الشرعي المقتضى اللغوي الاية او الحديث خوطب به من شخص رجل امرأة صحابية يا ايها النبي اذا طلقت النساء يا ايها النبي انا احللن لك ازواجاك هكذا خطابات له فالذي يتمسك - [01:32:07](#)

مقتضى اللغوي ماذا سيقول يقول هذا اذا هذ خطاب موجه لافراد باعيانهم. والذي يتمسك بالواقع الشرعي يعني عمليا شرعا نحن ماذا نعمل؟ ما الواقع التعميم فيقول فكان الخلاف لفظي ولا في النهاية فالجميع موافق على ان الاحكام تتناول الامة كلها - [01:32:33](#)  
المسألة الثانية عشرة هي احد المسائل التي ضرب بها الشاطبي مثلا من المسائل التي لا يبني عليها فروع فقهية او اداب شرعية.  
ولهذا سنقتصر على قراءتها قراءة مجردة. امر المعدوم يعني الذي لم يخلق بعد - [01:32:53](#)

القرآن نزل قبل الف واربع مئة وثلاثين سنة فالاوامر في الشريعة التي جاءت قبل الف واربع مئة وثلاثين سنة هل شملتني انت واياك؟  
قبل ان نولد هذا هو امر المعدوم. طب ما اثر المسألة - [01:33:11](#)

وما الذي يتربت عليها؟ هذى الاوامر التي نقرأها الان في القرآن والسنة تشمل اولادنا الذين لا نولد بعد واحفادنا الذين ما رأيناهم  
ولا خلقوا بعد النقاش في مسألة لا اثر له اطلاقا لكنهم اوردوه فيما يسمونه بامر المعدوم وله منزع عقدي ساقهم الى الحديث عنه - [01:33:24](#)

وهذا شيء من الآثار التي انسحبت في علم الاصول. نعم العاشرة تعلق الامر بالمعدوم بمعنى طلب ايقاع الفعل منه حال عدمه. وحال باطل بالاجماع. اما مع اما بمعنى تناول خطابي له بتقدير وجوده فجائز عندنا خلافا للمعتزلة وبعض الحنفية. ان يطلب من المعدوم ان يفعل شيئا وهو معدوم محال - [01:33:45](#)

وهذا بالعقل يعني وباطل بالاجماع واما بمعنى انه اذا وجد امثال لامر قال جائز عندنا خلافا للمعتزلة وبعض الحنفية لنا تكليف او اخر الامم الخالية بما كلف به اوائلهم من مقتضى كتبهم المنزلة على انبائهم - [01:34:10](#)  
وتکلیفنا بمقتضى الكتاب والسنة وانما خوطب بهما غيرنا قالوا يستحيل خطابه فكذا تکلیفه. قاسوا استحالة التکلیف على استحالة الخطاب. المعدوم لا يخاطب ولانه لا يخاطب اذا لا يكلف قلنا لا نسلم استحالة خطابه. لا نسلم استحالة خطابه. الخطاب موجه اليه اذا وجد توجه اليه الخطاب فاستلزم الامثال - [01:34:30](#)

سلمناه لكن من غير الله تعالى لتحققه وجود المكلف وكمال قدرته على ايجاده. لا سيماء على قول المعتزلة ان المعدوم شيء وان تأثير القدرة ليست في ايجاد المعدوم بل في اظهار الاشياء من رتبة الخفاء الى رتبة التجلي - [01:34:59](#)

ولان الانسان يخاطب ولدا يتوقعه في كتاب يا بنى تعلم العلم وافعل كذا وكذا ولا يعد سفيها طيب نتجاوزه الى الخاتمة خاتمة الامر بما علم الامر انتفاء شرط وقوعه صحيح عندنا. خلافا للمعتزلة والامام - [01:35:19](#)

وفيه التفات الى النسخ قبل التمكן وان فيه فائدة كما سبق. هذه ايضا على شاكلاتها من المسألة السابقة وما تقدم ليست من المسائل ذات اللاثر وما كان كذلك فافضل الانقف عنده. هل يصح ان يأمر الامر - [01:35:42](#)

بما يعلم انه لن يتحقق هل يصح ان يأمر الشرع بامر وهو يعلم انه لن يقع؟ من هذا كما تذكره في اشتراط الامر الارادة في الامر وهل يصح او لا يصح؟ وكيف امر الله ابا لهب بالایمان مع علمه انه لن يؤمن؟ وقصة ابراهيم عليه السلام في ذبح ولده اسماعيل والنسخ قبل - 01:36:00

كن من الامثال ولهذا قال وفيه التفات الى النسخ قبل التمكן وقررنا هناك ان هذا من الجدل العقيم والنقاش فيه سقيم اولة اجهاد الاذهان في تحرير المسألة صرف للاوقات وهدر لها في غير نفع يعاد. قال الامر بما علم الامر انتفاء شرط وقوعه - 01:36:23 قيح عندنا خلاف للمعتزل. المعتزلة يقولون لا يمكن ونحن نقول غاية ما فيه الابتلاء. فيبتلى المكلف ان يمثل او لا يمثل والامام من الامام نعم هو كان المتبادل في كتب الاصول وبالذات عند الشافعي اذا قالوا الامام على الاطلاق فالمقصود به الرazi - 01:36:43 لكن هنا يقصد باسم الحرمين رحمه الله. قال وفيه التفات الى النسخ قبل التمكن وان فيه فائدة كما سبق. والفائدة هي تحقق الابتلاء وليس لنا لنا تكليف مفيد فصح كما لو وجد شرط شرط وقوعه وبيان فائدته عزم المكلف على الامثال فيطيع او الامتناع - 01:37:03

ولان الانسان في كل سنة مكلف بصوم رمضان مع جواز موته قبله قالوا استدعاء الفعل في وقت يستدعي صحة وقوعه فيه وهو بدون شرطه محال قلنا ممنوع بل انما يستدعي العزم على الامثال - 01:37:26 سلمناه لكن لا مطلقا بل بشرط وجود شرطه. طيب انا ساطوي المسألة فيها لانها كما قلت ليست من ذوات الاثر في بناء مسائل في وفروع تبني عليها. هذا ختام ما يتعلق بمسائل الامر. واظن اهمها ما وجدتها في درس الليلة من الامر بعد الحظر. ودلالته على - 01:37:46

فوري او دلالته على التكرار نحن فقط نشير الى اننا في الاسبوع القادر ان شاء الله كما بلغ بعضكم سنكتف لقاءات متتابعة تكون في درس الاربعاء ولیال ثلاثة معها. فيكون الاسبوع القادر احد والاثنين والثلاثاء والاربعاء ان شاء الله تعالى. بقي لنا مسائل - 01:38:06 النهي وهي يسيرة ربما كانت جزءا من الدرس القادر. ونحاول في الدروس الاربعة ان شاء الله تعالى الانتهاء من ابواب العموم والخصوص فان تيسير فقد قطعنا ايضا محورا كبيرا من محاور دلالات الالفاظ وهو العموم والخصوص مسائله اكثر بكثير من دلالات الامر والنهي - 01:38:26

تطبيقاته ايضا شئ و هي مهمة في باب فهم النصوص الشرعية. فان تيسير لنا ذلك واتمنناه فما يبقى من الكتاب في بعض بعض الدلالات الاخر التي هي البيان والاجمال وخاتمة الادلة القياس والاجماع والادلة المختلف فيها مع التعاضد والترجيح ارجو - 01:38:46

ان نكمله مع بقایا الاسبوع في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى. اسأل - 01:39:06